

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٠٦

الثلاثاء ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فالستروم	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

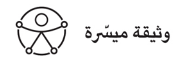
السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1821808 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل تشاد للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بنائبة الأمين العام، معالي السيدة أمينة محمد، وأعطيها الكلمة الآن.

نائبة الأمين العام (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس مجلس الأمن على عقد جلسة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن في منطقة الساحل، وكذلك شكر القيادة السويدية بشأن هذه المسألة خلال فترة عضوية هذا البلد في مجلس الأمن.

لقد عدت بالأمس من بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى ثلاثة بلدان – جنوب السودان والنيجر وتشاد. وكانت تلك البعثة هي الثانية من نوعها، في أعقاب الزيارة الرفيعة المستوى التي جرت في العام الماضي إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. عندما قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن في ذلك الوقت (انظر S/PV.8022) – وقد كانت المرة الأولى التي يستمع فيها مجلس الأمن إلى إحاطة بشأن المرأة والسلام والأمن فيما يتعلق بحالة قطرية – طلب أعضاء المجلس القيام بالمزيد من الرحلات من هذا النوع، ويسرني أن أبلغكم أننا مضينا قدما بتنفيذه. وأود أن أشكر شعوب وحكومات جنوب السودان وتشاد والنيجر.

وانضم إلينا في النيجر وتشاد وزيرة الخارجية فالستروم بصفتها رئيس مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. كما انضم إلينا، في نقاط مختلفة من الرحلة، زملاء من كبار موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومبعوثه الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وممثلون عن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع. وانضم إلينا أيضا نائب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمستشار الخاص المعني بمنطقة الساحل. لقد شعرت بفخر كبير لقيادة وفد شكلت النساء فيه الغالبية.

وكان هدفنا هو تسليط الضوء على مسائل المرأة والسلام والأمن والتنمية. واجتمعنا خلال الرحلة مع قيادات المجتمع المدني النسائية، وممثلي المجتمع والزعماء الدينيين وزعماء القبائل. وقمنا بزيارة العديد من المشاريع التنموية، ثم اجتمعنا مع السلطات المحلية وكبار المسؤولين الحكوميين ورؤساء الدول لمناقشة التحديات والفرص الرئيسية القائمة ولنقل الأصوات والرسائل التي سمعناها من النساء. وقد تردد صدى أربع مسائل بشكل كبير.

المسألة الأولى هي الحاجة إلى معالجة التكاليف الباهظة التي تدفعها النساء والفتيات بسبب النزاع. وهذا أمر واضح بشكل خاص في جنوب السودان، حيث قمنا بزيارة النساء في مواقع حماية المدنيين حيث تحدثن عن العنف الذي يواجهنه داخل المخيمات وخارجها. ويتجلى ذلك أيضا في قصص النساء في المناطق الريفية في تشاد، إذ أدى تأثير جماعة بوكو حرام إلى انعدام الأمن، وفقدان أفراد من الأسرة، وتزايد استخدام المفجرات الانتحاريات.

ثانيا، استمعنا من النساء إلى دعوة شاملة ومحبطة بصورة متزايدة، من أجل زيادة الإدماج والتمثيل والمشاركة في جميع مجالات المجتمع. وهن يطالبن بمزيد من المشاركة في صنع القرار. وفي جوبا بجنوب السودان، وفي أديس أبابا وفي الخرطوم، طالبن بأن تُسمع أصواتهن في عملية السلام. وفي تشاد والنيجر دعون إلى تنفيذ تشريع بشأن تخصيص حصة للمشاركة السياسية، والاعتراف بدورهن في الاقتصاد ومنع التطرف العنيف.

إن زيادة التمثيل على مستوى المجتمع المحلي هو أمر ضروري آخر. إن النساء في المراكز القيادية الدينية اللواتي التقينا في تشاد، يمثلن صوتا قويا جدا ضد عدم المساواة بين الجنسين، وضد الاعتداءات على حقوق المرأة، التي تشكل جزءا أساسيا من استراتيجية الجماعات الإرهابية وهويتها. ومن خلال تعليم القرآن، فإنهن يبعثن برسالة مفادها أن القرآن والإسلام للرجال وللنساء، وأن الإسلام هو دين سلام.

كما تسعى النساء إلى المزيد من الإدماج في الاقتصاد. وفي إقليم بول في حوض بحيرة تشاد، رأينا الأدوار المتعددة التي كانت تقوم بها صيادات السمك النساء من أجل الحفاظ على سبل العيش في غياب الرجال الذين قُتلوا، وفي بناء قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة التدهور البيئي وانعدام الأمن الناجم عن تمرد بوكو حرام. ويمكن لهذه النماذج، إن تم توسيعها، إنتاج عوائد اقتصادية للبلد. وذكرنا القادة أن الشمول ليست مسألة تتعلق بالمرأة؛ بل هي مسألة تهم المجتمع كله.

ثالثا، هناك حاجة واضحة إلى الحيلولة دون أن تصبح البلدان التي تعاني من الهشاشة اليوم دولا منهارة غدا. تتصدى تشاد والنيجر لتحديات ليست من صنعهما إلى حد كبير، بما في ذلك انعدام الأمن الذي نشأ خارج حدودهما، وتغير المناخ الذي لا يعرف الحدود على الإطلاق. وعلى الرغم من القيود الخاصة بهما، فهما من بين أكثر الجهات المضيفة للاجئين سخاء. ولكن التأثير على اقتصاديهما وتطلعاتهما الإنمائية كان عميقا. فعلى سبيل المثال، عرض علينا رئيس النيجر خطته النهضوية لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان البلد، ولكنها أعيقت بسبب الانخفاض في أسعار النفط واليورانيوم، والنفقات على الأمن. بالتالي فان للأمن تكلفة باهظة؛ وغالبا ما يأتي ذلك على حساب التنمية.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن نكثف جهودنا جميعا، الأمر الذي يعني زيادة ميزانية الدعم على وجه السرعة للتنمية في هذه البلدان الهشة. وهي مسألة كرامة إنسانية، أولا وقبل كل شيء. ولكنها أيضا مسألة تتعلق بالسلام والأمن. يجب أن يكون الاستثمار في التنمية تحويليا: يجب أن يدعم المشاريع المتكاملة والموسعة مثلما رأينا في النيجر عندما قمنا بزيارة إلى برنامج الأمم المتحدة الذي يجمع بين الصحة، والتغذية، والزراعة، والمياه والصرف الصحي، إلى جانب تمكين المرأة، مع التسليم بسياق تغير المناخ. وإنني على ثقة بأن الإصلاحات التي نتبعها في الأمم المتحدة ستوفر الحيز اللازم لتوسيع نطاق هذه التدخلات.

ومع تزايد عدد النزاعات التي نشهدها اليوم ومدى تعقيدها، فإن من الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى إيجاد السبل نحو بناء السلام والتنمية المستدامة للجميع. وفي جميع أنحاء البلدان الثلاثة التي قمنا بزيارتها، من الواضح أن المرأة يمكن أن تكون هي عوامل نهج ضروري جديد – رؤية جديدة ونموذج جديد.

لقد شعرنا خلال زيارتنا بالحاجة الملحة المتزايدة إلى تفعيل السياسات والأطر وجداول الأعمال الموجودة لدينا. وعلى مدى ١٨ عاما، ناقش مجلس الأمن بند جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في المناقشات المواضيعية السنوية. ونحن نؤكد مرة واحدة في كل عام بأن المساواة بين الجنسين هي أمر أساسي لتحقيق الاستقرار والسلام. ولكن نادرا ما تجاوزنا تلك المبادئ. ونعتقد أنَّ الوقت قد حان للانتقال من الأطر إلى العمل. إن

الاستثمار في السلام في هذه المنطقة الآن سيؤدي إلى تحقيق مكاسب دائمة للجميع على الصعيد العالمي.

وباتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات السبعة التي تستند إليه، أصبح لدينا الالتزامات الضرورية. ولدينا أدوات مثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويجب علينا الآن إحياء هذه الأدوات والالتزامات، والتشجيع في الوقت نفسه على زيادة المواءمة بين خطه الأمم المتحدة لدعم منطقه الساحل، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، والأهم من ذلك، الخطط الوطنية. إن تكلفة التقاعس باهظة. ويعمل الفقر وضعف المؤسسات وعدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الممارسات البغيضة مثل زواج الأطفال، على تهيئة بيئة مواتية للتطرف. وأشكر أعضاء المجلس مرة أخرى على دعم مثل تلك البعثات المشتركة، التي نعتقد أنها تسهم إسهاما كبيرا في النهوض بأعمال المجلس. ونتطلع إلى العمل معا من أجل استخلاص الدروس الملائمة من أجل بناء حياة في جو من السلام والأمن والمساواة، من أجل الجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائبة الأمين العام على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديوب.

السيدة ديوب (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أكرر ما قالته السيدة أمينة محمد في تهنئتكم، سيدتي الوزيرة، على تولي السويد رئاسة مجلس الأمن. وأتمنى لكم كل النجاح خلال فترة عملكم.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر معالي السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي قدم دعمه بإخلاص إلى البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والسويد التي اختتمت أعمالها من فورها بقيادة السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام، بالمشاركة الفعالة للسيدة فالستروم.

وتكمن البعثة في صميم جلستنا صباح هذا اليوم. وهي تتناسب تماما مع الدعوة إلى العمل التي وجهتها شبكة القيادات النسائية الأفريقية، وهي حركة للنساء العاملات في جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك في صفوف الشابات والنساء من المناطق الريفية. وهي حركة تهدف إلى حشد الجهود لتحويل أفريقيا ومن ثم الإسهام في بناء أفريقيا التي تنعم بالازدهار والسلام. ويقدم الدعم للشبكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال مكتب المبعوث الخاص وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلا عن جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وكثيرا ما يقال إنه لا سبيل لتحقيق السلام بدون التنمية، ولا سبيل لتحقيق التنمية بدون السلام. ولكن يمكن القول أيضا إنه لا سبيل لتحقيق السلام والأمن والتنمية بدون المشاركة الفعالة للنساء. وإذا كان ثمة حاجة إلى دليل آخر، فإن بعثة التضامن التي نفذناها من فورنا في جنوب السودان وتشاد والنيجر أبرزت مرة أخرى الوقائع المؤثرة للنساء والفتيات اللاتي يعانين من آثار الحرمان الناجمة عن التركيز الذي يجب أن توليه الدول للاهتمام بالأمن العسكري من أجل مكافحة تغذية نزعة التطرف والتطرف المصحوب بالعنف.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن منطقتي بحيرة تشاد والساحل يتضرران من الآثار الكاملة لأنشطة متطرفي جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات المتطرفة. وفي مواجهة ذلك التهديد، وهو من الخطورة بحيث يمكنه أن يعرض للخطر أية دولة، مثل مالي، فإن دول المنطقة حشدت قواها لمكافحة ذلك الشر، الذي يوجه الضربات بصورة عشوائية وعبر الحدود. وبالنسبة لتلك الدول، التي مواردها بالفعل من بين أكثر الموارد شحا في العالم، لا تحدث الجهود الأمنية أي تأثير في الاستثمارات في الهياكل الاجتماعية، وبنا على ذلك فإن هناك استجابة ضعيفة في تلبية احتياجات شعوب هذه الدول. وفي منطقة بحيرة تشاد، أدى نجاح مكافحة جماعة بوكو حرام إلى عودة العديد من الشباب الذين، للأسف، يجدون أنفسهم حاليا عاطلين عن العمل، ويشعرون بالتجاهل، ومن ثم يقعون فريسة سهلة لعودة الجماعات المتطرفة.

وفي النيجر، شهدنا الآثار المدمرة للفقر وانعدام الفرص المتاحة للأسر، وتأثيرها على الشباب، ولا سيما النساء الشابات، وإن جاز لي القول، على أن تصبح الطفلات عرائس أطفال، الأمر الذي لا يؤدي إلى الصدمة البدنية فحسب، بل أيضا إلى الصدمة النفسية. لقد سافرت لفترات طويلة في زيارات لمناطق النزاع. وشهدت الفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة – على سبيل المثال، اغتصاب الفتيات والفتيان. ومع ذلك، وفي المنطقة التي قمنا بزيارتها، فإن المسألة التي أثرت علي بصفة خاصة هي زواج الأطفال، مع عواقبه المتمثلة في التدمير الكامل للأجسام من جراء مرض الناسور، فضلا عن نبذ هؤلاء الأطفال ووصمهم والتخلي عنهم. إن العيادة الوحيدة المتاحة في المنطقة بأسرها، حيث أغلبية مرتاديها من النساء ومعظم هؤلاء النساء دون سن ١٨ عاما، لا يوجد فيها سوى طبيب واحد لمعالجة الضرر الذي لحق بأجساد هؤلاء الشابات. وصحيح أن ممارسة الزواج المبكر كانت موجودة قبل تصاعد تغذية نزعة التطرف، ولكن يبدو أن تفاقم الفقر وسط الأسر التي شردها النزاع دفع هذه الأسر إلى التخلي عن بناتهم للزيجات المدبرة، التي تشمل آثارها ولادة الفتيات في وقت مبكر للغاية ومعاناتهن من كسر الأبدان والأرواح. لقد تخلى المجتمع عنهن. أليس ذلك وصفة لهن للتحول نحو تغذية نزعة التطرف والتطرف المصحوب بالعنف؟

وإلى جانب الواقع المثير للقلق المتمثل في آثار النزاعات على النساء والشباب، شهدت بعثتنا أيضا قدرة النساء على الصمود وعزمهن على الإسهام في البحث عن حلول. ففي تشاد، أطلعتنا القيادات النسائية الدينية، على نحو ما ذكرته السيدة أمينة محمد، على استراتيجياتهن الابتكارية على مستوى المجتمع المحلي من أجل منع تغذية نزعة التطرف لدى الشباب والتصدي للتهديدات التي تمثلها الجماعات المسلحة، مثل جماعة بوكو حرام. وهي تركز جهودها على تعليم الأطفال، وفي المقام الأول الفتيات، الذين يصبحون بعد ذلك عناصر نشطة لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وتسعى هذه القيادات لتقديم تفسير شامل للقرآن بهدف تشجيع الحوار من أجل السلام. إننا سندعم تشاد في سعيها لتنفيذ خطة عملها الوطنية بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك بشأن المسائل المتصلة بمنع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته من خلال مراعاة المنظور الجنساني.

وفي النيجر، استخدمت النساء خطة العمل الوطنية بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أداة لإسماع أصواتهن في عمليات صنع القرار بشأن السلام والأمن والتنمية في البلد. ولا يمكن إنكار أن النساء ضحايا للعنف، سواء العنف المرتبط مباشرة بالنزاعات أو ضحايا للممارسات التي تؤدي النزاعات إلى تفاقمها. كما أن النساء عوامل تغيير بقيادتهن للمبادرات الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجههن. وتبين الجهود التي تبذلها النساء في مجتمعاتهن المحلية أن التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها المناطق التي قمنا من فورنا بزيارتها تتطلب الاستثمار في تنمية الأفراد من أجل منع تغذية نزعة التطرف والتطرف المصحوب بالعنف، التي أصبحت آفة منطقة الساحل. إن ذلك يعزز أهمية الاستثمار في التعليم، فضلا عن ضرورة بناء قدرات النساء والشباب بإيجاد فرص عمل لهم. لقد دعوا إلى زيادة الوجود المستمر للدولة والمجتمع الدولي بغية تلبية الاحتياجات الأساسية للرعاية الصحية والمياه والغذاء، التي كثيرا ما تسخر الجماعات المتطرفة انعدامها لتجتذب إلى قضيتها بعض الفصائل المهمشة من السكان. والواقع أن الوقاية خير من العلاج.

إنني أشيد بقيادة السنغال في توجيه مناقشة مجلس الأمن الأولى بشأن المياه والسلام والأمن، التي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦ (انظر S/PV.7817). لقد أكدت بعثتنا المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والسويد مرة أخرى على الدور الرئيسي الذي تضطلع به المياه في مجتمعنا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد، من على هذا المنبر، بالجهود التي تبذلها تشاد والنيجر في مكافحة التطرف العنيف، الذي، كما ذكرت في وقت سابق، يؤدي إلى الاستبعاد والفقر في المناطق المتضررة ولا يزيد دورة العنف إلا ترسيخا. ومن المهم أن يدعم المجتمع الدولي هذه الجهود وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وفي المقام الأول لضمان ألا يتحقق الأمن على حساب احتياجات الشعوب.

وتوجد بالفعل مبادرات، من قبيل منبر تنسيق لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، الذي يضم معظم الجهات المعنية لصالح البلدان والمجتمعات المحلية في منطقة الساحل من أجل تعبئة الموارد وتحديد الأولويات الإقليمية. كما أنشأ الاتحاد الأفريقي استراتيجية لمنطقة الساحل، والتي اعتمدها مجلس السلم والأمن. كما أنشأنا مؤخرا برنامجا آخر، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحوض بحيرة تشاد، يهدف إلى تعزيز قدرات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ومع ذلك، لا تزال الموارد محدودة، ولا تزال موجهة نحو الأعمال العسكرية بشكل أكبر من تلبية احتياجات الناس.

وقبل أن أختتم هذا البيان، أود أن أشاطركم بعض التوصيات التي أعتقد أنها هامة والتي تمخضت عنها زيارتنا إلى منطقة الساحل.

أولا، يمكن كسب المعركة من أجل تحقيق الأمن في البلدان المعنية من خلال تلبية احتياجات الناس، لا سيما النساء والشباب، الذين هم ضحايا ومع ذلك أظهروا عزمهم على التصدي للتحديات التي يواجهونها. غير أنه لا يسعهم القيام بذلك وحدهم. ولذلك، أناشد المجتمع الدولي أن يضاعف المساعدة التي يقدمها.

ثانيا، هناك حاجة إلى الوقاية، بما في ذلك من خلال الاستثمارات الكبيرة في مجال التعليم، وإدارة الموارد الطبيعية كالمياه، وتهيئة فرص عمل، وحماية النساء والفتيات وتعزيز دورهن وقيادتهن في السعي إلى تحقيق السلام.

وينبغي أن تكون المرأة هي أول الشركاء المفضلين. ويجب تمكين كل امرأة لتكون قادرة على أن تقول ”لا“ للنزاع و”لا“ للزواج المبكر و”لا“ للتطرف. ويجب أن تتمكن المرأة من قراءة القرآن وأن تنقل رسالة السلام الوارد فيه لأطفالها. وأرحب بما أكده الزعماء السياسيون الذي التقينا بهم خلال بعثتنا من عزمهم على جعل النساء والشباب هم العوامل المحركة للتغيير السياسي والاقتصادي في هذه البلدان. وفي الواقع، لن تنجح الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن إلا عندما نتخذ إجراءات قوية للدفاع عن العلاقة بين السلام والأمن والتنمية، وإدماج المنظور الجنساني في أدواتنا لمنع نشوب النزاعات وحلها. وهذا هو ما تتوقعه النساء والشعوب الأفريقية من المجلس.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديوب على إحاطتها الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة خارجية السويد.

وصلت صباح أمس، نائبة الأمين العام؛ والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ وأنا إلى نيويورك عائدين من النيجر. وقد شرفت بالانضمام إلى أمينة وبينيتا في تلك البعثة المشتركة رفيعة المستوى التي تركز على المرأة والسلام والأمن في منطقة الساحل. كما يسرني الآن أن أرحب برفقاء سفري في جلسة اليوم. وعلى نحو ما فعلت من قبل، أود أن أشكر حكومتي النيجر وتشاد على كرم ضيافتهما، والنساء والرجال الملهمين الذين التقينا بهم خلال بعثتنا على تشاطرهم معنا قصصهم.

وأود أن أثير ثلاث نقاط في أعقاب بعثتنا: أولا بشأن التحديات العامة في المنطقة، وثانيا، الكيفية التي يجب علينا أن نتصدى بها للطابع المترابط لهذه التحديات، وثالثا أن جميع هذه

الأمور ليست مسألة تخص المرأة، بل إنها مسألة تخص السلام والأمن.

إن منطقة الساحل والبلدان التي زرناها لديها شعور يتراوح بين الأمل واليأس. فهناك أمل نظرا لأن منطقة الساحل تنعم بوفرة الموارد الطبيعية والبشرية والثقافية، مثل الطاقة الشمسية، التي توفر رأس مال هائل لتحقيق النمو السريع. كما أنها أكثر المناطق الفتية في العالم، حيث إن ٦٤,٥ في المائة من سكانها تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما.

وقد استلهم الأمل أيضا من النساء والفتيات اللواتي التقينا بهن، واللواتي تحولن من كونهن ضحايا إلى ناجين ثم عوامل تغيير؛ والشباب، الذين يتطلعون إلى مستقبلهم بثقة على الرغم من ظروفهم الصعبة؛ ومنظمات المجتمع المدني المفعمة بالحيوية والعزم التي تعمل على تحسين حياة الرجال والنساء والفتيات والفتيان في جميع أنحاء المنطقة. كما استمعنا من حكومتي تشاد والنيجر عن جهودهما المبذولة، بالاشتراك مع بلدان أخرى في المنطقة، لتعزيز الاستقرار الإقليمي ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

بيد أن ثمة يأس أيضا بسبب التخلف المزمن، والإرهاب والتطرف العنيف، وعدم احترام حقوق الإنسان، والآثار السلبية لتغير المناخ. وهناك ٢٤ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وقد تفاقمت أوجه الضعف جراء تزايد انعدام الأمن. واليوم، تستخدم الميزانيات الوطنية لتمويل الشواغل الأمنية، كما سمعنا بالفعل، مع تقليص الأموال المتاحة للتعليم والصحة. وهذه التحديات تؤثر على النساء والرجال، والفتيان والفتيات، بطريقة مختلفة. وغالبا ما تتحمل النساء عبئا غير متناسب.

وفي منطقة حوض بحيرة تشاد، حيث يواجه الناس بالفعل أزمة غذاء وتغذية، استمعنا إلى الكيفية التي أدى بها تقلص البحيرة وتزايد انعدام الأمن إلى عواقب وخيمة بالنسبة للأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم بشكل تقليدي على أنشطة صيد الأسماك. بيد أن النساء الآن تتعلم الصيد. وقلن إنه قبل ذلك كانت الأسماك كبيرة الحجم فكان الرجال يقومون بالصيد؛ ولكن الآن أصبحت الأسماك صغيرة الحجم ويمكننا أن نقوم بصيدها. وقد أخبرتنا الصيادات اللواتي التقينا بهن في بول أنهن لم يكن يتمنين سوى ثلاثة أمور، هي: قوارب أكبر، وشبك أفضل، وألا يتعرضن للاغتصاب. ويبين هذا المطلب البسيط الظروف التي يعشن فيها، التي تتسم بالفقر والعنف الجنسي والجنساني.

وفي كل من تشاد والنيجر، التقينا بممثلي المجتمع المدني الذين قدموا وصفا عن تحديات مثل عدم وجود مرشحات للمناصب العامة، وعدم كفاية الرعاية الصحية، والصعوبات في ضمان تعليم الفتيات. وفي النيجر، سمعنا أن ثلاثا من كل أربع فتيات يتزوجن قبل بلوغهم سن ١٨ عاما، بما لذلك من آثار مدمرة، على نحو ما قالت السيدة ديوب بالفعل. وقد التقينا بقيادات نسائية دينية، وناقشنا الجهود الرامية إلى منع التطرف والقضاء على ممارسة زواج الأطفال. وقد شجعنا أن نرى في كلا البلدين، اجتماع النساء معا في شبكات العمل من أجل التصدي للتحديات التي يواجهنها، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ثانيا، شملت هذه البعثة المشتركة جميع جوانب عمل الأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية، والتنمية. وخلال بعثتنا، اتضح لي مرة أخرى الكيفية التي تتداخل بها مجالات العمل هذه. فلا يمكن التعامل مع العديد من التحديات في منطقة الساحل بصورة منفصلة، بل تتطلب استراتيجيات سياسية مشتركة واستجابات متكاملة.

وتعد استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة دعمها من الأدوات الرئيسية المتاحة لنا من أجل تحقيق

أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وتمثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إحدى الأولويات الرئيسية الخمسة للاستراتيجية. ويجب ألا ندخر جهدا في ضمان تنفيذها. ونحن بحاجة إلى توسيع نطاق الخيارات والفرص المتاحة للمرأة بداية من سن مبكرة. وهذا يعني ضمان التعليم للفتيات، ومعالجة الأعراف التقليدية التقييدية والأعراف الاجتماعية ذات الصلة، ومكافحة الفقر. وهذا يعني العودة إلى الأساسيات، ابتداء من حيث يمكننا أن نحدث تغييرا.

ومع ذلك، فإن الموارد اللازمة للتصدي بشكل كامل للتحديات في المنطقة غير كافية على الإطلاق. وينبغي لنا أن نكثف جهودنا لتعبئة الدعم وتعزيز القدرات الوطنية من أجل التصدي لأوجه عدم المساواة ومكافحة الإفلات من العقاب وإيجاد سبل عيش مستدامة وتمكين النساء والفتيات وتعليمهن. ويجب أن تراعي المعونة الاعتبارات الجنسانية وأن تأخذ في الاعتبار مختلف الحالات التي يواجهها الرجال والنساء، إلى جانب تعزيز المساواة.

ثالثا، أكدت زيارتنا أيضا على أن كل ذلك مجتمعا ليس مجرد مسألة تتعلق بالنساء - إنها مسألة تتعلق بالسلم والأمن. وفي منطقة بحيرة تشاد، تأثرنا كثيرا بحالة حليمة التي تزوجت وهي طفلة تبلغ من العمر ١٥ عاماً، ثم جرى تدريبها من قبل جماعة بوكو حرام لتكون مفجرة انتحارية. لقد فقدت ساقيها عندما انفجرت السترات الانتحارية لبعض الفتيات اللواتي تم تدريبهن معها عندما دخلن سوقاً مزدحمة. وحليمة اليوم تعمل مساعدة قانونية وتشارك بنشاط في منع التطرف العنيف، فضلا عن أنها رمز قوي للأدوار العديدة للمرأة في تحقيق السلام والأمن.

ويوضح الاستخدام المتزايد للمفجرات الانتحاريات - حيث إن ثلثي الهجمات الانتحارية في عام ٢٠١٧ نفذتها نساء أو فتيات - الطريقة القاسية التي يسعى بها الإرهابيون لاستغلال الطيبة المتصورة لدى المرأة، لتحقيق أقصى قدر من الضرر بضحايا التفجيرات الانتحارية والمجتمعات المحلية والأسر. وهذا أمر كارثي نظرا للدور الذي تقوم به النساء بوصفهن دعائم للأسر والمجتمعات المحلية. ويمكن للمجتمعات أن تنهار، لكن رغم ذلك تستمر النساء في القتال. ويجب علينا تمكين وتعليم الفتيات والنساء وإنهاء زواج الأطفال. ولمكافحة الإرهاب، لا شك أننا بحاجه إلى اعتماد نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية ويستند إلى حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بمنع التطرف أو عمليات مكافحة الإرهاب أو تقديم الدعم للضحايا.

وأود أن أختتم كلمتي بالإجابة على السؤال عن السبب الذي يجعل هذه مسألة تخص من يجلسون حول هذه الطاولة، مسألة تخص مجلس الأمن. ذلك لأن مصير المرأة هو أيضا مصيرنا. وبالتالي، ما الذي يمكننا، بل يجب علينا القيام به؟ بعد عامين، ستحل الذكرى السنوية العشرون لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أن أضع التحدي التالي أمام منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء: ضمان أن تنفذ بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية بشكل كامل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي لمجلس الأمن الاضطلاع بدور حاسم، بما في ذلك عن طريق ضمان الاستماع إلى أصوات المرأة حول طاولات مفاوضات السلام وفي قاعة المجلس؛ وإدراج منظور للمرأة والسلام والأمن في ولايات البعثات؛ واستمرار تمويل الوظائف ذات الصلة بالشؤون الجنسانية في البعثات؛ وتزويد مهام المرأة والسلام والأمن بما يكفي من الموارد وإعطاؤها الأولوية؛ وإدراج المنظور الجنساني بانتظام في مهام الإبلاغ والرصد في البعثات.

ويجب علينا جميعا أن نضع التحدي نفسه لأنفسنا. ويمكن للأعضاء أن يعولوا على السويد للقيام بدورها في دعم هذه الجهود. في البداية، سنواصل كفالة الاستماع إلى آراء المجتمع المدني في هذه القاعة. ونلتزم باستضافة منتدى للمجتمع المدني من أجل المناقشة السنوية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما

نلتزم بدعم الأمانة العامة لبناء القدرات من أجل تعزيز تقديم التقارير على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. وعندها فحسب ستتمكن من التوصل إلى فهم كامل للتحديات والاستجابات الأكثر فعالية.

فلنواصل تكثيف جهودنا الرامية إلى دعم بلدان منطقة الساحل بشأن المسائل التي ناقشناها اليوم. وأثني على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتوحيد جهودهما وتعميق شراكتهما بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. وينبغي أن تصبح البعثات، من قبيل تلك التي تم القيام بها في الأسبوع الماضي، مناسبات سنوية، وينبغي لكل جلسة من جلسات مجلس الأمن أن تراعي منظور المرأة والسلام والأمن كجزء أساسي من عملنا لإنهاء النزاعات. ليس لدي شك في أنه لو فعلنا ذلك، لأصبح شعارنا ''مزيد من النساء يعني المزيد من السلام'' حقيقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد لجلسة. كما نشكر نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وبالمثل، نرحب بك، سيدتي الوزيرة، ونشكرك على شهادتك القيمة ومقترحاتك بشأن البعثة المشتركة الهامة، التي تؤكد التزام بلدك، السويد، بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ولا يزال يساور بيرو بالغ القلق إزاء الحالة الحرجة في منطقة الساحل، حيث تعاني النساء، ولا سيما الفتيات، من انعدام الأمن الغذائي والفقر والنزاعات المسلحة والتطرف العنيف والتمييز الجنساني والعنف الجنسي. وتشير التقديرات إلى أن واحدة من كل ١٠ نساء تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ تقع ضحية للعنف الجنسي في مالي. وكثيراً ما يشكل النساء والأطفال أغلبية بين اللاجئين والمشردين داخلياً. أما في المنطقة دون الإقليمية، فهناك زيادة في عدد النساء والفتيات اللاتي يجندهن الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة. وتتطلب هذه الحالة استراتيجية شاملة ومنسقة تعالج أسبابها الجذرية، وتعزز، ومن بين أمور أخرى، تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والوصول إلى العدالة.

وبيرو مقتنعة بأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار أمر بالغ الأهمية لحل النزاعات، وحفظ السلام وبناء السلام. ويجب تشجيع زيادة مشاركة المرأة في عمليات وآليات تنفيذ اتفاقات السلام والمصالحة. وفي الوقت نفسه، يجب تعزيز تمكين المرأة من خلال التعليم، وإيجاد فرص العمل، وكذلك عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي يقعن ضحية لها. ويجب أن تثق الضحايا بمؤسساتها الوطنية ولا بد أن يخضع المسؤولون عن العنف للمساءلة. وغالبا ما تتعرض النساء والفتيات اللاتي يقعن ضحايا للعنف الجنسي، للوصم والنبذ في مجتمعاتهن المحلية. ويجب أن يتمكنّ من الاعتماد على برامج لتعزيز إعادة تأهيلهن وإعادة إدماجهن.

ومن الضروري أن يبقى المجلس موحدا إزاء التطور والتنفيذ التدريجيين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ذلك لأن الأدلة تبين أن حماية النساء والفتيات أثناء النزاعات، وفي نهاية المطاف، تمكينهن، يؤثران تأثيرا مباشرا على الحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية تعزيز العمل بين مختلف المنظمات النسائية وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي تتشرف بيرو بكونها تشارك السويد في رئاسته.

ونعتقد أيضا أن من الضروري لمجلس الأمن أن يتعاون مع تعزيز عمل الآليات الإقليمية المشاركة في البحث عن حلول للأزمة في منطقة الساحل، مثل الاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية لمنطقة

الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونعتقد أن من المهم أن نأخذ في الاعتبار المنظور الجنساني عند تنفيذ الأنشطة التي تضطلع بها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبالمثل، فيما يتعلق بإصلاح عمليات حفظ السلام، يجب أن يتلقى معتمرو الخوذ الزرق التدريب المناسب بشأن حماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات.

ونرحب بالأولوية التي تعطيها استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل لهذه المسائل، بدعم من الاتحاد الأفريقي، بغية تعزيز الحوكمة والأمن والتنمية في المنطقة. ونشدد على أهمية تزويدها بالموارد الكافية.

وفي الختام، نود أن نشدد على أن الزيارات المشتركة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تمثل أداة مهمة لتنسيق الجهود في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونرحب بالزيارة الأخيرة التي قامت بها السيدة أمينة محمد، والسيدة بينيتا ديوب، ونشجع المزيد من هذه الزيارات في المستقبل.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر معالي السيدة مارغوت فالستروم، وزيرة خارجية السويد، على عقد جلسة اليوم. إنه لمن دواعي سروري أن تكوني معنا مرة أخرى، سيدتي الرئيسة.

أود أيضا أن أشكر بحرارة نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي لشؤون المرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب، على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين بشأن البعثة المشتركة إلى بلدان منطقة الساحل. وأود أن أنضم إلى الآخرين في الثناء على النساء الثلاث كلهن، لقيادتهن الملهمة.

ويثلج صدرنا التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دعم سعي أفريقيا المطرد لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. ونشجع على مواصلة تعزيز ذلك التعاون، مع التأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به النساء في بلوغ تلك الأهداف. لقد كانت الزيارة المشتركة الرفيعة المستوى التي تمت مؤخرا خطوة هامة أخرى في تعزيز خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وفي النهوض بتمكين المرأة. ولا بد من مواصلة تلك الجهود التعاونية من أجل تحقيق أهداف الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وبلوغ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

وإذ ننتقل إلى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة الساحل، فإنا نشيد بالجهود المشتركة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية دعم مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات، بما في ذلك من خلال خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. ونرى أيضا فوائد عقد المكتب والجماعة، في نيسان/أبريل الماضي، مؤتمرا رفيع المستوى بشأن المرأة والعنف والإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، أسفر عن توجيه الدعوة إلى العمل من أجل زيادة مشاركة المرأة في منع التطرف المصحوب بالعنف. ويشيد وفد بلدنا بالاتحاد الأفريقي على تعميمه بشكل تدريجي المنظور الجنساني في الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، ويعرب عن تقديره الكبير للجهود التي تبذلها شبكة القيادات النسائية الأفريقية، التي أطلقتها في العام الماضي مفوضية الاتحاد الأفريقي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وألمانيا بغية تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به النساء في إحداث التغيير في أفريقيا. كما نشيد بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات النسائية في تحسين إمكانية تولي المرأة للقيادة والمشاركة في عمليات السلام ونشجع الدول الأعضاء على تعزيز مشاركتها مع المجموعات النسائية والشبابية.

ومع ذلك لا يزال من الضروري بذل جهود واعية من أجل سد الفجوة بين قطع الالتزامات قولا واتخاذ الإجراءات فعلا.

ونحن بحاجة إلى كفالة تهيئة البيئة حمائية من شأنها تعزيز حماية المرأة وأمنها، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على الخدمات للناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ونشدد أيضا على أهمية مراعاة المنظور الجنساني في جميع عناصر عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على النحو المبين في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به من عمل لتنفيذ توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بإدماج المرأة في محادثات السلام لتسوية الأزمة في منطقة الساحل، وفي الوقت نفسه ضمان تخصيص حصة بنسبة ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة في صنع القرار والحياة السياسية في المنطقة، وتخصيص نسبة ١٥ في المائة من الميزانيات الوطنية للتنمية وبناء السلام بغية تعزيز المساواة بين الجنسين في منطقة الساحل.

كما تقوم حاجة ماسة إلى التركيز على العوامل الهيكلية المسببة لعدم الاستقرار والأسباب الجذرية للنزاعات التي تؤثر على المرأة بصورة غير متناسبة عن طريق الحد من الفقر وتعزيز الحكم المحلي، وتقديم الخدمات الأساسية، وإيجاد فرص أفضل للتعليم والعمالة والتخفيف من آثار تغير المناخ. إن الصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية هامة للغاية ليس في بلد واحد بعينه، بل أيضا في المنطقة وفي العالم بأسره. ولذلك نرحب بإطلاق الخطة الاستراتيجية لمنطقة الساحل بعد إعادة تنشيطها مؤخرا على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في نواكشوط، التي تستهدف ستة مجالات رئيسية، بما في ذلك تمكين المرأة. ونؤيد بقوة النهج دون الإقليمية والشاملة الأخرى الرامية إلى بناء القدرة على التكيف وتعزيز السلام والتنمية في المنطقة، مثل مبادرة التحالف من أجل منطقة الساحل.

لقد رحبنا بإصلاح الأمم المتحدة بشأن إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية لتشجيع المزيد من التعاون فيما بين وكالات الولايات المتحدة المختلفة العامة في الميدان. واليوم علينا المضي إلى أبعد من ذلك وضمان زيادة التعاون على الصعيد الإقليمي من أجل النهوض بخطة التنمية بطريقة شاملة وفعالة. ومع ذلك، فإن تمويل خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا يزال مصدرا للقلق. ولذلك، يجب أن نوفر الأموال اللازمة لضمان تزويد بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية بالخبرات الجنسانية والسلطة والقدرات الوافية. ويمكن سد تلك الفجوة في التمويل بشكل جزئي بإجراء المزيد من الإصلاحات الجوهرية، وتبسيط الاستراتيجيات وتحسين تنسيقها في إطار منظومة الأمم المتحدة، وتحسين التعاون مع الشركاء الآخرين في المنطقة وعلى الصعيد العالمي. ويكتسي تعزيز جمع البيانات والإبلاغ أهمية بالغة لنجاح خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والمطلوب هو زيادة توافر بيانات وتقارير وطنية مصنفة حسب نوع الجنس وحسنة التوقيت ودقيقة عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك الالتزامات ورصدها.

وفي الختام، أجدد التأكيد على أن كازاخستان ستدافع دائما عن إسهام المرأة الكامل في جميع مراحل الوساطة وتسوية النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع وتحقيق التنمية الطويلة الأجل من خلال الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): على شرف رئاسة السويد لمجلس الأمن، أود أن أحاول القول ''شكرا جزيلا'' باللغة السويدية: tack så mycket. ونشعر بامتنان كبير لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة. ومن الأهمية بمكان استمرار المطالبة بإيلاء الاهتمام لمشاركة المرأة المجدية في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، على نحو ما فعلناه في ٨ آذار/مارس بشأن أفغانستان (انظر S/PV.8199) وتقريبا في كل جلسة من الجلسات المواضيعية لمجلس الأمن، بما في ذلك مناقشتنا اليوم بشأن منطقة الساحل.

ونرى أن الدعوة إلى المشاركة المجدية للمرأة هي العمل الصائب الذي يتعين القيام به، إذ أنها تحدث آثارا ملموسة وإيجابية على السلام والأمن الدوليين. ونعرب عن خالص

الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، ولنائبة الأمين العام وللمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي على تقديم إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الزيارة المشتركة. فهي تبين مدى فائدة البعثات المشتركة الرفيعة المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كوسيلة لتعميق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، أثار إعجابنا اجتماع أعضاء البعثة مع ضحايا العنف الجنسي ومع الأشخاص الذين قد يقعون بسهولة فريسة للأخير. لقد حركتم مشاعرنا، سيدتي الرئيسة، حينما تكلمتم عن النساء في بول اللائي لا يرغبن سوى في ألا يتعرضن للاغتصاب.

إن مملكة هولندا تشعر ببالغ الجزع من تلك الأعمال المروعة للعنف الجنسي، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة. وتمكننا هذه المناقشة من إلقاء الضوء على الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به النساء في مسائل السلام والأمن في كل منطقة الساحل. وفي ذلك السياق، سأركز على ثلاث مسائل: أولا، الآثار الأمنية لتغير المناخ على المرأة؛ وثانيا، التحديات التي يمثلها الانتشار الواسع للنزاع بين المزارعين والرعاة؛ وثالثا، أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، الآثار الأمنية لتغير المناخ، فإن الأخير يؤثر بشكل غير متناسب على النساء في منطقة الساحل، ولا سيما بسبب آثاره على الاستقرار والأمن، وهو ما أكدته الأمثلة الملموسة التي قدمتموها في إحاطتكم الإعلامية، سيدتي الرئيسة. ويزيد تغير المناخ عدد سبل العيش المفقودة نتيجة للنزاع. ويقلص إمكانية حصول المرأة على الموارد الأساسية، مثل المياه، وبالتالي مما يعزز الآثار السلبية للنزاع على المرأة. وكما في أماكن أخرى، تصبح أشد الفئات ضعفا في منطقة الساحل أكثر عرضة للخطر، وغالبا ما يعني ذلك أن النساء والفتيات هن الأكثر تضررا. وفي ضوء ذلك، يجب أن تكون استجاباتنا للتحديات المتعلقة بالسلام والأمن في منطقة الساحل مراعية للمناخ وللاعتبارات الجنسانية على السواء. وفي ذلك السياق، نؤكد من جديد على ضرورة إجراء تقييمات كافية للمخاطر ووضع استراتيجيات لإدارة المخاطر. وأكد المجلس بالفعل على تلك النقطة في القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) وأشار إليها مرارا منذ ذلك الحين.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثانية. إن تغير المناخ يزيد حدة النزاعات بين المزارعين والرعاة في منطقة بحيرة تشاد ومنطقة الساحل الواسعة. وتحدث تلك النزاعات آثارا مدمرة على النساء والفتيات. وتطرد الأرامل من أراضيهن الزراعية. وتصبح النساء والفتيات أكثر عرضة للافتراس الاقتصادي والعنف والاستغلال الجنسيين. وتفيد تقارير بأن النزاعات بين المزارعين والرعاة تقتل حاليا من النساء والفتيات عددا أكبر مما تقتله أزمة جماعة بوكو حرام، وكانت جماعة بوكو حرام بحد ذاتها السبب وراء وقوع عدد مذهل من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بلغ ١٠٠٠ حالة العام الماضي في نيجيريا وحدها. إن النزاعات بين المزارعين والرعاة آخذة في أن تصبح تهديدات متعددة الأبعاد تؤثر على المنطقة دون الإقليمية بأكملها. ونشارك الأمين العام دعوته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء إلى وضع استراتيجيات إقليمية وطويلة الأجل ومتكاملة ردا على ذلك. ونرى أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم ذلك، ومن الأهمية بمكان وضع تلك الاستراتيجيات بالتشاور مع المجتمعات المحلية المتضررة، ولا سيما بمشاركة المرأة.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالمشاركة، فإنكم، سيدتي الرئيسة، وآخرون تكلمتم عن حق عن الدور الحيوي لمشاركة المرأة في صنع القرار.

وعقدنا مناقشة مفتوحة بشأن حفظ السلام في ٢٨ آذار/مارس (انظر S/PV.8218)، واستمعنا خلالها إلى إحاطة إعلامية من السيدة فاتيماتا توري (مالي)، والتي تحدثت عن النقص الشديد في تمثيل النساء في الآليات المنشأة من أجل تنفيذ ورصد

اتفاق السلام والمصالحة في مالي، التي لا تمثل النساء المشاركات فيها حاليا سوى ٣ في المائة. وهذا العدد منخفض للغاية. وفي القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، حث مجلس الأمن بحق الأطراف في مالي على كفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة مجدية.

وقامت نائبة الأمين العام بزيارة نيجيريا في العام الماضي. وتمكنت من التوصل إلى اتفاق على أن تقوم النساء بتوزيع الأغذية في مخيمات اللاجئين. ورأينا أن هذا يشكل مثالا ممتازا على تمكين المرأة، وهو نهج نعتقد جدير بالاتباع في أماكن أخرى، سواء في منطقة الساحل أو خارجها.

في الختام، فإن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين يرتبطان ارتباطا وثيقا بتحقيق السلام والاستقرار في المجتمع. وهناك أدلة دامغة في هذا الشأن. وتنطوي المشاركة المجدية للمرأة على إمكانية تحويل المجتمعات وبناء السلام. فلنعمل جميعا من أجل تحقيق ذلك الهدف. إن النساء والفتيات في منطقة الساحل وغيرها من المناطق بحاجة إلى دعمنا وإلى التزام المجلس.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم شكرا جزيلا، سيدتي الرئيسة، على حضوركم معنا اليوم مرة أخرى. إنه لأمر رائع وجودكم معنا هنا. وأشكركم على جميع ما تقوم به السويد بشأن هذا الملف الهام، ولا سيما بالإبقاء عليه في صدارة تفكيرنا في مجلس الأمن، وعلى الطريقة التي تحاولون بها كفالة إدماج هذه المسائل بصورة سليمة وخروج مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام من حالة التقوقع التي نألفها جميعا. كما أنني ممتنة للغاية وبشكل واضح للسيدة ديوب ولنائبة الأمين العام على قيادة البعثة التي كانت، في رأيي، حدثا هاما للغاية. وعلى غرار المتكلمين الآخرين، أعتقد أن القيام ببعثات كهذه بشكل دوري سيكون أمرا رائعا. وكما قال زميلي الهولندي، فإن هناك العديد من المناطق في العالم ستستفيد من أفكارهما الثاقبة ومشاركتهما. إنهما لا يمكنهما التواجد في كل مكان، ولكنني أعتقد أنهما حققتا بداية جيدة للغاية في تلك المناسبة.

وقد كنت مهتمة بصفة خاصة بتقييم مستوى مشاركة المرأة في صنع القرار وفي عمليات السلام والتنمية، وشعرت بالصدمة إزاء نفس التعليق، الذي أصاب زميلي الهولندي بالصدمة، حول تفضيل النساء لعدم التعرض للاغتصاب. ولكني أعتقد أن الأهم من ذلك كان الاهتمام الذي أبداه الأشخاص الذين تكلمت إليهم نائبة الأمين العام والسيدة ديوب بتقديم المزيد من المرشحات. وأعتقد أننا إن لم يكن لدينا سوى أمر واحد يمكننا التركيز عليه لإعداد قائمة كهذه من أجل المستقبل والشروع في تغيير السلوكيات من خلال الحكومات، فإنه أمر يستحق بالتأكيد المزيد من التفكير.

وأود أن أقول إننا في المملكة المتحدة نشاطركم، سيدتي، تماما هدفكم، المتمثل في التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بحلول عام ٢٠٢٠. ويمكنكم التعويل على بريطانيا للعمل معكم هنا وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل تحقيق ذلك.

على نحو ما ألمح متكلمون آخرون، فإن مسألة التمكين الاقتصادي للمرأة وتمتعها بحقوق الإنسان ودورها داخل أسرتها والمجتمعات المحلية هي أمور ينبغي تعزيزها ورعايتها. إنها ليست مجرد مسألة أخلاقية فحسب، بل ومسألة اقتصادية وتتعلق بالازدهار أيضا. فالبلدان التي تستغل جميع مواهب شعوبها على النحو السليم وتطورها ستحقق الازدهار. وأعتقد أن سفير كازاخستان قد بين ذلك الأمر جيدا عندما تكلم عن الصلة بين الأمن والتنمية. ولذلك، فإننا نعمل لصالح الجميع من خلال تعزيز الصلة بين مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والأساس الذي يقوم عليه السلام والأمن. ومن منظورنا، نود أن نشهد بذل المزيد من الجهود المكرسة لإدماج منظور جنساني في الاستراتيجيات، بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف. ونود أن نرى زيادة مشاركة المرأة في التخطيط للسياسات من البداية تماما. وأعتقد أن هذا كان أحد الاستنتاجات التي خلص إليها فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في حزيران/يونيه.

لقد سمعنا الكثير أمس خلال المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.8305) عن الوصم غير المتناسب للنساء العائدات لدى عودتهن إلى مجتمعاتهن المحلية، وأعتقد أنه يجدر طرح الموضوع مرة أخرى اليوم. وسيكون من الجيد للغاية أن نسمع من البلدان المعنية بشأن ما يمكن عمله لمعالجة تلك المسألة تحديدا.

وإذ أنتقل إلى منطقة الساحل على وجه التحديد، فإن المملكة المتحدة تزيد من وجودها الإقليمي هناك. فقد افتتحنا بعثة في تشاد في آذار/مارس. وحسبما أفهم، فإن تشاد والنيجر، للأسف، تتذيلان مؤشر المساواة بين الجنسين. ولهذا السبب، فإننا في المملكة المتحدة نود أن نفعل المزيد لمساعدة هذين البلدين على تحسين تمكين المرأة. وأعتقد أن الجهود التي بذلها مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل حتى الآن لضمان تمكننا من صقل التدابير الملائمة لتمكين المرأة تشكل خطوة جيدة للغاية إلى الأمام. ونرى أننا نركز كثيرا على توفير خدمات الصحة الإنجابية للاجئين والسكان المشردين، ونمنح الأولوية لتوفير إمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة الطوعي لتلقي الدعم في المستقبل. ونحن ننفق الكثير من أموال برامجنا على بناء القدرة على الصمود في مواجهة المناخ والبيئة في شرق تشاد، ويلتزم برنامج بناء القدرة على الصمود والتكيف مع الأحوال المناخية الشديدة والكوارث بأن تشكل النساء نسبة ٥٠ في المائة من المستفيدين من خدماته، وهو يشمل عنصرا بشأن العنف الجنساني. ويحدوني الأمل في أن تسهم كل هذه الأمور فيما نتحدث عنه اليوم.

كما أن لدينا شراكة مع فرنسا، منبثقة عن مؤتمر القمة البريطاني الفرنسي الذي عقد في كانون الثاني/يناير، للعمل بشأن المسائل الجنسانية في إطار تحالف الساحل، مما يدعم زيادة مراعاة المسائل الجنسانية في عمل التحالف. وإذا كان هناك زملاء آخرون في الأمم المتحدة لديهم الرغبة في معرفة المزيد عن ذلك، أو حتى المساهمة معنا، فسنكون سعداء للغاية للعمل معهم في هذا الشأن.

ذكرتم، سيدتي الرئيسة، بوجه خاص التعليم وتعليم الفتيات، وهذا أيضا موضوع تحدثنا عنه أمس تحت عنوان الأطفال في النزاعات المسلحة. وأود أن أسلط الضوء على حقيقة أنه في منطقة الساحل، هناك الملايين من الأطفال والشباب غير ملتحقين بالتعليم، نظرا لوجود الجماعات الإرهابية والميليشيات والنزاع بين المزارعين والرعاة والحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجه العديد من الأسر. وبطبيعة الحال، تتأثر الفتيات بشكل خاص، أحيانا بسبب مسائل أساسية للغاية، مثل الافتقار إلى مرافق النظافة الصحية في المدارس لتلبية الاحتياجات الخاصة للفتيات. وعلى نحو ما سمعنا، فإن منطقة الساحل تسجل أحد أعلى معدلات الزواج المبكر والزواج القسري في العالم. والعقبات التي تحول دون حصول الفتيات على التعليم المناسب شديدة للغاية. ولذلك، ما برحت المملكة المتحدة تركز على ما نسميه تحدي تعليم الفتيات. وهي تعمل بالفعل لدعم ١,٥ مليون فتاة للحصول على تعليم جيد. كما أننا إحدى أكبر الجهات المانحة لمبادرة ”التعليم لا يمكن أن ينتظر“، التي تمثل تشاد فيها واحدة من البلدان الأربعة الأولى التي نستثمر فيها.

أردت فحسب أن أعطي لمحة عن بعض الأمور التي نقوم بها، وأن أُذكر كذلك بمدى اتفاقنا معكم في الرأي، سيدتي الرئيسة، على أن ذلك الأمر جزء في غاية الأهمية في قدرتنا على ترسيخ السلام والأمن والاستقرار في تلك المنطقة الهامة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أولا وقبل كل شيء، نود أن نرحب بترؤسكم، سيدتي، لهذه الإحاطة الإعلامية التي يعقدها مجلس الأمن، وأن نشكركم على تنظيمها. وقد استمعنا باهتمام إلى مقدمتي الإحاطتين الإعلاميتين، نائبة الأمين العام أمينة محمد، والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة

للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بشأن الزيارة التي قامتا بها مؤخرا إلى جنوب السودان وتشاد والنيجر، والتي تم التركيز خلالها على مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن والتنمية المستدامة.

بعد أكثر من ١٧ عاما من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تم توسيع نطاق دور المرأة في منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. غير أنه، وللأسف، فإن الحالة الراهنة فيما يتعلق بحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة مختلفة جدا، بما في ذلك في ذلك الجزء من أفريقيا، حيث بلغت شدة الأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار مستوى مرتفعا بشكل لم يسبق له مثيل. وسبق أن أعربنا عن قلقنا إزاء تكثيف الجماعات الإرهابية المتمترسة في منطقة الساحل لأنشطتها الإجرامية في محاولة لتوسيع نطاقها الجغرافي. ولا تزال النساء ضحايا للعنف، ويهولنا ما يتعرضن له من فظائع وتجاوزات على أيدي الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نعلق آمالنا على مبادرة بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المتعلقة بإنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وسيكون من المهم للغاية مواصلة تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف في منطقة الساحل والصحراء. ونعتقد أنه من الضروري العمل من أجل التصدي بفعالية لانتشار الفكر المتطرف وإيجاد حلول عملية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنطقة وتعزيز مؤسسات الدولة فيها. وثمة دور رئيسي لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في حل هذه المسائل.

ونؤمن إيمانا راسخا بالدور الإيجابي لمشاركة المرأة في مختلف جوانب حل النزاعات المسلحة وفي الإصلاح في مرحلة ما بعد النزاع. ونرى أن المشاركة المباشرة للمرأة في منع نشوب النزاعات المسلحة وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع شرط مسبق هام للقضاء على العنف ضد النساء. والمناقشات السنوية لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن تُمكننا من رصد التقدم المحرز بصفة عامة في تحسين حماية المرأة في حالات النزاع المسلح وكفالة مشاركتها الكاملة والفعالة في الجهود الرامية إلى منع هذه الحالات وتسويتها. ومع ذلك، فإنه لدى التعامل مع حالات ملموسة، من المهم أخذ خصائصها المحددة بعين الاعتبار.

ونعتقد أن الحكومات الوطنية هي التي ينبغي أن تضطلع بالدور الرئيسي في حماية المرأة في كل مرحلة من مراحل النزاع المسلح، في حين ينبغي أن تهدف التدابير التي تتخذها هيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى دعم وتكملة الجهود التي تبذلها الدول. وعلى وجه الخصوص، يمكن لمجلس الأمن أن يستخدم أدواته وموارده على أكفأ وجه في المسائل المتصلة مباشرة بإحلال وصون السلام والأمن الدوليين. وبخصوص المواضيع المهمة مثل ضمان المساواة بين الجنسين وتوسيع نطاق حقوق المرأة وإمكاناتها، تواصل كيانات وآليات الأمم المتحدة المتخصصة عملها الناجح والمنهجي. وروسيا مستعدة لمواصلة المساعدة في هذا العمل بكل الطرق الممكنة.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، كما أشكر مقدمتي الإحاطتين الإعلاميتين.

طوال سنوات عملي في الخدمة العامة، شجعتُ النساء على استعمال قوة صوتهن. وكانت أمي هي مصدر الإلهام لي، حيث أنها بعد أن درست القانون، عُرضت عليها وظيفة قاض في الهند، ولكنها لم تتمكن من الجلوس على منصة القضاء بسبب التحديات التي كانت تواجهها المرأة في هذه المجالات آنذاك. وأنا أستمد الإلهام من ابنتي، التي ترث عالما تتوفر فيه للمرأة فرص لم يسبق لها مثيل على الإطلاق لاستخدام قوة صوتها للنهوض بالعدالة والرخاء والسلام والأمن. وهنا في الأمم المتحدة، لدينا شغف مشترك بإعلاء صوت المرأة، إيمانا منا بأن مسائل حقوق الإنسان، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق النساء والفتيات، عنصر حاسم لتحقيق السلام والأمن. فعندما يتم

إسكات صوت المرأة، سواء عن طريق العنف أو الافتقار إلى الحقوق السياسية أو التعليم، تعاني المجتمعات بأسرها، حيث تؤدي هذه المعاناة إلى النزاع.

وفي منطقة الساحل، أكد مجلس الأمن مرات عديدة أن الحل الوحيد للنزاع الواسع النطاق هو اتباع نهج شامل. وهذا يعني تمكين المرأة في مجالي السياسة والاقتصاد على السواء. وتوصل المعهد الدولي للسلام إلى أنه عندما تشارك المرأة في الوساطة لإبرام اتفاقات السلام وتنفيذها، تزيد احتمالات دوام هذه الاتفاقات. وعندما تشارك المرأة في صنع السلام، فإنها توسع نطاق الاتفاقات لتشتمل على أولويات اجتماعية مثل الأطفال والأسر. وتؤيد الولايات المتحدة زيادة مشاركة المرأة في أنشطة حفظ السلام. بيد أن فهم الصلات بين الحقوق الأساسية للمرأة والسلام والأمن الدوليين يعني فهم أن تمكين المرأة يقلل من الحاجة إلى حفظة السلام في المقام الأول. وعندما تشارك المرأة في جميع الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يزدهر الاقتصاد على الصعيدين المحلي والوطني. وعندما تتوفر الحماية لحقوق النساء والأطفال، تتحسن الحياة. وترتقي مستويات الصحة والرفاه والتعليم، وتتلاقى جميع هذه الأشياء لتحمي السلام والأمن وتعززهما.

وتلتزم الولايات المتحدة التزاما قويا بتمكين المرأة في المجتمعات المحلية في البلدان النامية من القاعدة إلى القمة. ونحن نعمل لضمان أن تذهب المساعدة التي نقدمها مباشرة إلى نوعيات النساء اللاتي أقابلهن في رحلاتي إلى الخارج – ما بين أمهات يكافحن لإطعام أسرهم وتعليم أطفالهن وتهيئة مستقبل لأسرهن ومجتمعاتهن المحلية، ونساء يسعين إلى تخطي الحواجز التي تحول دون تحقيق المساواة في التمثيل السياسي وسيدات يمارسن الأعمال الحرة ونساء رائدات وسيدات عاقدات العزم على تحقيق أهدافهن، وغيرهن من النساء الاستثنائيات اللاتي يغيرن وجه المجتمع.

وفي جميع أنحاء أفريقيا، تقدم الولايات المتحدة المساعدة في بناء قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى لدعم المشاركة السياسية للمرأة. ويشرفنا العمل مع المبعوث الخاص ديوب بشأن إطار النتائج القاري للرصد والإبلاغ عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا. وفي منطقة الساحل، تعمل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة من أجل بناء روابط أقوى بين البرامج التي تمولها للأمن الغذائي والصحة والمشاريع الصغيرة والتنمية المجتمعية. وتعمل إيفانكا ترامب بغية تمكين المزيد من النساء في الأسواق الناشئة من الحصول على التمويل ورؤوس الأموال. وكما تُذكرنا، فإن النساء هن المقترضون الأكثر أمانا في العالم حيث يسددن القروض البالغة الصغر بنسبة ٩٧ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء من أصحاب الأعمال التجارية يُحدثن تأثيرا مضاعفا في المجتمعات المحلية. فمن الأرجح أن يوظفن غيرهن من النساء وأن يُعدن الاستثمار في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وفي النيجر، تُشرك وكالة التنمية الدولية المرأة في الحوارات المجتمعية وفي صنع القرارات على المستوى المحلي من أجل منع التطرف العنيف في المجتمعات المحلية الضعيفة. فالصبيان غير المتعلمين والذين يعانون صدمات نفسية هم الأهداف الرئيسية لتغذية نزعة التطرف، وأمهاتهم هن أفضل من يفهم حقيقة هذا الوضع. والخيط الذي يربط بين كل هذه الجهود هو أننا عندما نزود المرأة بالسلطة والموارد، فإننا نهيئ لتحقيق رخاء أعمق وأكثر استدامة. ويحمي هذا الاستقرار والرخاء حقوق الإنسان، كما أنهما يعززان الأمن.

لقد قضيت مؤخرا بعض الوقت مع امرأة تفهم أفضل من معظم الناس النتائج المترتبة على عدم حماية حقوق المرأة. إن السفيرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفريقيا، جاها دوكريه، هي مصدر إلهام لأنها تتحدث استنادا إلى تجربتها الشخصية. فعندما كان عمرها أسبوعا، أصبحت ضحية لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وعندما صار عمرها ١٥ عاما،

أُجبرت على الزواج وهي لا تزال طفلة. غير أنها تمكنت من الفرار من كل ذلك. وقد تغلبت على صعاب شبه مستحيلة، لتحصل على التعليم وتصبح مدافعة عن أكثر الفتيات والنساء الفئات ضعفا في العالم. لقد اكتشفت السفيرة دوكريه قوة صوتها. وينبغي أن تكون مصدر إلهام لنا جميعا وأن نقتدي بها وأن نفعل شيئا يتجاوز التشدق بالكلمات من أجل حقوق المرأة من خلال البحث عن الفتيات والنساء والاستماع إلى آرائهن. فحماية حقوقهن تخلق في الواقع فرصا تعود بالنفع على قضية السلام والأمن الدوليين.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تود غينيا الاستوائية أن تعرب عن إدانتها للهجمات الإرهابية المؤسفة التي وقعت مؤخرا على المجتمع المدني وقوات الدفاع والأمن في منطقة الساحل وعلى القوات الدولية في مالي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان. ونتوجه بصلواتنا لضحايا هذه الهجمات وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، الذين نتقدم لهم بأحر تعازينا. كما نتمنى الشفاء العاجل للمصابين كافة.

وتهنئ جمهورية غينيا الاستوائية الرئاسة السويدية على قيادتها واختيارها لمواضيع المناقشات لهذا الشهر. فبالأمس، وتحت رئاسة دولة رئيس وزراء السويد، السيد ستيفان لوفين، عقدنا مناقشة مفتوحة بشأن المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في الأطفال والنزاعات المسلحة، أدت إلى اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨). واليوم، تحت رئاسة معالي وزيرة الخارجية السويدية، السيدة مارغوت فالستروم، نشارك في جلسة بشأن موضوع على نفس القدر من الأهمية، المرأة والسلام والأمن، في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. ونحن ممتنون جدا للإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها من نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب، التي قدمت لنا لمحة عامة ومستنيرة جدا عن هذه المسألة.

ما زال تمرد جماعة بوكو حرام نشطا في سنته التاسعة وهو يؤثر حاليا على كامل منطقة ديفا، في النيجر ومنطقة بحيرة تشاد. ولا يزال سكان هذه المناطق يعانون من الآثار المدمرة للهجمات الإرهابية، التي أخرجت ملايين الأشخاص من ديارهم وتركتهم عالة على المعونة الإنسانية. وما زال أكثر من مليوني شخص مشردين في المنطقة اليوم. بعضهم يعيش في مرافق مكتظة، دون إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية كالمأوى والمياه والغذاء، وآخرون يعيشون في المجتمعات المضيفة في حالة شديدة الهشاشة.

والنساء والفتيات على وجه الخصوص أشد الفئات تضررا من أثر هذه الأزمة. فالنساء والفتيات تستخدمن في تنفيذ التفجيرات الانتحارية؛ ويتم إخضاعهن للزواج القسري؛ وإذا أُفرج عنهن أو تمكن من الإفلات من قبضة إرهابي بوكو حرام، فإنهن يواجهن الوصم. وقد خلصت دراسة أجراها مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت في عام ٢٠١٧، بالتعاون مع جامعة ييل، في الولايات المتحدة، إلى أن ٥٦ في المائة من بين ٤٣٤ من الهجمات الانتحارية التي قامت بها جماعة بوكو حرام بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٧، نفذتها نساء وفتيات، بما في ذلك ثلثا الهجمات الانتحارية التي وقعت عام ٢٠١٧ وحده.

وبالنظر إلى هذه الحالة المثيرة للقلق، فإن جمهورية غينيا الاستوائية لا تزال تدين الإرهاب بأشد العبارات الممكنة وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم حكومات المنطقة في القيام بالاستثمارات اللازمة وتعزيز الآليات المطلوبة بغية تعزيز المصالحة، وضمان المساءلة، وتكثيف جهود مكافحة الإرهاب. وسوف يتطلب الأمر أيضا وضع مبادرات لمنع التطرف العنيف تشمل بعدي حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية.

وفيما يتعلق بمنطقة الساحل، التي تتسبب فيها الهجمات الإرهابية أيضا بآثار ضارة للغاية على النساء والفتيات، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تود أن تهنئ مكتب الأمم المتحدة

لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي نظم مؤتمرا رفيع المستوى بشأن المرأة والعنف والإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واتحاد نهر مانو ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ونحن على ثقة بأن نتائج هذا المؤتمر الرفيع المستوى ستسهم في زيادة مستوى مشاركة المرأة في جميع المبادرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الرامية إلى مكافحة ومنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمعالجة الحالة، فإن غينيا الاستوائية تحيي أيضا تعيين مستشار للشؤون الجنسانية مؤخرا لدى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ونرحب أيضا بالجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، كما يتضح من الزيارة الرفيعة المستوى الأخيرة إلى جنوب السودان والنيجر وتشاد، التي شاركت فيها مقدمات الإحاطات الإعلامية اللواتي استمعنا لهن اليوم، مصحوبات بالسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة بيينسي فيلومينا غاواناس، الأمين العام المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا؛ والسيدة ناتاليا كانيم، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ونود أن ندعو إلى القيام بمزيد من الزيارات من هذا النوع نظرا لأهميتها ولما يمكن أن تحدثه من أثر في الميدان.

ونرحب أيضا بالجهود التي بذلتها مؤخرا الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتحسين تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بما في ذلك خطة دعم الاستراتيجية التي صيغت مؤخرا بهدف تعزيز الاستثمارات في المنطقة. ونأمل كثيرا أن تسهم هذه الجهود ليس فقط في تمكين المرأة والشباب، بل أن يكون لها أيضا أثر إيجابي على التعاون عبر الحدود، ومنع نشوب النزاعات، والسلام المستدام، والنمو الاقتصادي الشامل، والعمل المناخي، والطاقة المتجددة.

ونهنئ نائبة الأمين العام ونحثها على مواصلة السير على نفس المنوال القوي الذي تقود به الجهود المبذولة في سياق استراتيجية الأمم المتحدة.

وأخيرا، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تود أن تشدد على العمل الإيجابي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد ولجنة دعما لعمليات مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في المنطقة. ونؤكد من جديد دعمنا القوي للحكومات المتضررة وهي تتصدي للتمرد، ونهنئهما على ما أحرزته من تقدم ونشجعها على مواصلة وتكثيف هذه الجهود الرامية إلى أن يتحقق الاستقرار في المنطقة.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): سيدتي الرئيسة، تنوه الصين بتكلفكم عناء السفر إلى نيويورك لترؤس جلستنا. وتشكر الصين شكر نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وترحب الصين بالزيارة المشتركة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ووزيرة خارجية السويد، السيدة مارغوت فالستروم، إلى البلدين في منطقة الساحل، وهما تشاد والنيجر. إن منطقة الساحل تواجه تحديات متعددة في المجالات السياسية والأمنية والإنمائية وغيرها من المجالات. وقد كان لاستمرار انتشار الإرهاب، وتزايد حدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والفقر، وتخلف النمو، فضلا عن الحالة الإنسانية الخطيرة، أثر سلبي على السلام والأمن في المنطقة.

واضطلعت نائبة الأمين العام محمد بأنشطة تتعلق بالاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل وقادت بعثة إلى البلدان

المعنية في المنطقة. وقد أثبت ذلك تركيز الأمم المتحدة على السلام والتنمية في المنطقة والتزامها بهما.

وأود أن أدلي بالنقاط التالية بشأن السلام والأمن في منطقة الساحل.

أولا، من الأهمية بمكان تسوية المسائل الإقليمية الساخنة بالوسائل السياسية. وينبغي للمجتمع الدولي، على أساس احترام سيادة البلدان المعنية، تقديم الدعم الفعال لعملية السلام والمصالحة في بلدان المنطقة بغية التخفيف من حدة المسائل الساخنة وتسويتها في نهاية المطاف. وتدعم الصين الأطراف المعنية في مالي فيما يتعلق بتعجيل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وإجراء انتخابات عامة بصورة سلسة. وينبغي أن نساعد البلدان المعنية في تحقيق المصالحة المحلية لديها حسب الحاجة، ونساعد نساء المنطقة على توسيع نطاق مشاركتها في العمليات السياسية وبناء السلام. وينبغي للحلول السياسية ذات الصلة أن تستفيد من آراء النساء والجمهور العام، مع مراعاة اهتماماتهم وشواغلهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء الاهتمام للآثار غير المباشرة لمسائل خارجية مثل الأزمة الليبية، ولمنع العوامل الخارجية من التأثير على المنطقة.

ثانيا، ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب. فقد حدثت هجمات إرهابية على المدنيين والقوات المسلحة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على نحو متكرر في منطقة الساحل، مما أسفر عن خسائر بشرية كبيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان الإقليمية للتصدي بشكل مستقل للتهديد الذي يشكله الإرهاب على الصعيد الإقليمي ومساعدتها على تعزيز الأمن وبناء القدرات والتعاون لمكافحة الإرهاب. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي توفير تكنولوجيا هادفة وتدريب ومعدات ولوجستيات ودعم المالي لبلدان المنطقة، على أساس احترام سيادة البلدان المعنية.

ثالثا، ينبغي للوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تنشط في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وأن توجد أوجها للتآزر. فالاستراتيجية موجودة منذ خمس سنوات. وقد قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى جانب الممثل الخاص، محمد بن شمباس، بأداء الكثير من العمل لتنفيذ الاستراتيجية. وترحب الصين بإعلان خطة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الاستراتيجية، وتأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من التنسيق مع البلدان المعنية في منطقة الساحل بشكل أفضل عند تنفيذ الخطط ذات الصلة وتقديم مساعدة محددة الغرض لهذه البلدان.

رابعا، من المهم التعاون مع الآليات الإقليمية ودون الإقليمية. فالصين تقدر الدور الإيجابي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان والمنظمات الأفريقية ذات الصلة في تسوية مسائل الساحل. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز الاتصال والتنسيق مع البلدان والآليات الإقليمية ذات الصلة بحيث يمكن مواءمة وتكامل الاستراتيجيات القطرية والإقليمية عضويا.

وتشكل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مبادرة هامة اضطلعت بها البلدان الأصلية في تصديها للتحديات الأمنية. وقد رحب القراران ٢٣٥٩ (٢٠١٧) و ٢٣٩١ (٢٠١٧)، اللذان اتخذهما المجلس بالإجماع، بنشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية وكلف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتقديم الدعم للقوة المشتركة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم القيادة الأفريقية احتراما تاما وأن يسمح لها بحل المسائل الأفريقية بشكل مستقل. وينبغي لنا أن ندعم البلدان والمنظمات الإقليمية في جهودها الرامية إلى صون السلام والأمن في منطقة الساحل، وعلى وجه الخصوص، تقديم المساعدة الفنية للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية من أجل تلبية احتياجاتها التمويلية.

خامسا، ينبغي تقديم المساعدة لبلدان المنطقة في تنفيذها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وينبغي تهيئة ظروف إيجابية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. فلا يمكن تحقيق سلام مستدام بدون تنمية مستدامة. ولذلك، ينبغي أن تعطى البلدان الإقليمية القدرة الكافية للحد من الفقر وسط سكانها، وزيادة فرص العمل وتحسين حماية النساء والأطفال ومكافحة الاتجار بالبشر وغيره من الجرائم المنظمة العابرة للحدود، وتعزيز مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

وتدعم الصين الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن في أفريقيا. وقد ظللنا ندعم مشاريع في مجال مكافحة الإرهاب خلال صندوق الصين – الأمم المتحدة للسلام والتنمية، وظللنا نساعد البلدان الأفريقية في بناء قدرتها على الحفاظ على السلام. كما إن الصين من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. والصين مستعدة لمواصلة العمل مع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المشتركة في منطقة الساحل.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*) أبدأ بمشاركة الآخرين في الإشادة بالسويد على تنظيم جلسة اليوم. كما نقدر قيادة السويد بشأن خطة المرأة والسلام والأمن بوصفها رئيسة فريق الخبراء غير الرسمي التابع للمجلس، ويسرنا غاية السرور أن نراكم، السيدة الوزيرة، تترأسون هذه الجلسة الهامة. وأشكر نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب، على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن البعثة المشتركة رفيعة المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى جنوب السودان وتشاد والنيجر.

وقد لوحظت تطورات إيجابية على مر السنين، منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، في النهوض بهذه الخطة الرئيسية والمفيدة، لا سيما في ضمان مشاركة المرأة وتمثيلها في العمليات السياسية. وهذا ينطبق بصفة خاصة على السياق الأفريقي، حيث اتخذ عدد من البلدان في القارة خطوات ملموسة من أجل وضع خطط عمل وطنية خاصة بها. ولكن، على الرغم مما تقدم، لا تزال النساء والفتيات يتحملن العبء الأكبر من الآثار المدمرة واللاإنسانية للنزاعات في أفريقيا، والحالة في منطقة الساحل، ولا سيما في البلدان الثلاثة التي زارتها مؤخرا البعثة الرفيعة المستوى، التي تتشاطر تجارب مماثلة تقريبا.

لا تزال النساء يقعن ضحايا للعنف الجنسي وغيره من أشكال الاعتداء وهن ممثلات تمثيلا ناقصا في عمليات السلام. وعلى النحو المبين في المذكرة المفاهيمية لجلسة اليوم، فإن حالة السلام والأمن في منطقة الساحل لا تزال تتفاقم بسبب النزاعات الناجمة عن تغير المناخ، والتشرد. وفي هذا السياق، نرحب ونشيد بقيادة نائبة الأمين العام في الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل لهذه المسائل.

وكمتابعة للبعثة الرفيعة المستوى المشتركة الأخيرة إلى البلدان الثلاثة، ينبغي أن تظل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في منطقة الساحل تحظى بالأهمية القصوى في التصدي لتحديات حماية المرأة. وعليه، فإن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ومعالجة آثار تغير المناخ بصورة شاملة بالتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية أمران بالغا الأهمية كلاهما. ومن شأن هذا التركيز أن يمكننا من رسم طريق يؤدي إلى إطار معزز لحماية المرأة في حالات النزاع وإلى تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في منع نشوب النزاعات والوساطة وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، نرحب بخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل في نواكشوط، التي نأمل أن تسهم في تحقيق

هذا الهدف. وينبغي بالتأكيد استدامة الزخم الذي ولده إنشاء عملية نواكشوط، وتشكيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والإذن بنشرها واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، لتحقيق تقدم ملموس، بما في ذلك في تحسين حياة أشد قطاعات المجتمع ضعفا، وبخاصة النساء والأطفال.

ومن شأن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، كما يتضح من البعثة المشتركة، أن يمكننا من إدماج نهج إقليمي لمناقشة أوسع نطاقا بشأن المرأة والسلام والأمن، توفر كذلك أساسا جيدا جدا للتعاون بين المنظمتين في تيسير تنفيذ أكبر وتعزيز التقدم بشأن البرنامج في أفريقيا. ويمكن أن يركز هذا التعاون، في جملة أمور، على ضمان المشاركة النشطة للنساء والمجموعات النسوية في أنشطة عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام، وكذلك في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

ويمكن مواصلة استكشاف إمكانية القيام ببعثات مشتركة مماثلة في أجزاء أخرى من أفريقيا متضررة من النزاعات ومدرجة في جدول أعمال المجلس. ويمكن كذلك استكشاف آليات للاستفادة من المساعي الحميدة للمبعوث الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن بهدف النهوض بالخطة على الصعيد الأفريقي.

وقد قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الآونة الأخيرة اعتماد إطار نتائج قارية للرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن في أفريقيا. وفي الختام أؤكد على ضرورة مواصلة بناء شراكات مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول المعنية، والوكالات الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني والخبيرات من النساء والمجموعات النسائية وشركاء السلام والأمن في إطار خطة المرأة والسلام والأمن. ولا تزال إثيوبيا ملتزمة التزاما راسخا بدعم هذه الجهود والعمل مع جميع الحاضرين للنهوض بقضية المرأة.

السيدة كوردوفا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالأسبانية*): نشكر الرئاسة السويدية لقيامها بتنظيم هذا الاجتماع في الموعد المناسب بشأن السلام والأمن في أفريقيا مع التركيز على خطة المرأة والسلام والأمن. كما نشكر أيضا نائبة الأمين العام، أمينة محمد، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي، بنيتا ديوب، على إحاطتيهما والتزامهما بتوجيه الاهتمام إلى هذه المسألة.

وتؤكد بوليفيا من جديد الأهمية الحيوية لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تنفيذ ومتابعة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن هذا المنطلق، نشيد بالبعثة الرفيعة المستوى برئاسة نائبة الأمين العام والاتحاد الأفريقي، إلى منطقة الساحل، وحوض بحيرة تشاد وجنوب السودان. ونشجع استمرار هذه الممارسات، لأنها تعزز أهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن والتنمية، وفي مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع.

ومنذ مضي ١٨ على اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أقر المجلس بالصلة الأساسية بين احترام المساواة بين الجنسين والسلام والأمن الدوليين. ومنذ ذلك الحين، قادت الأمم المتحدة جهودا كبيرة وأحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ قرارات مجلس الأمن أجل إدماج المنظور الجنساني في عمليات السلام، وكفالة مشاركة المرأة فيها على نحو فعال. ومع ذلك، وبالرغم من تلك الجهود، لا يزال تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يواجه تحديات تتطلب عملا مشتركا من جانب الدول، والمنظمات الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي برمته.

وفيما يتعلق بمنطقة الساحل، كان لعواقب السياسات التدخلية وتغيير نظام الحكم في ليبيا عام ٢٠١١ أثر مباشر على زعزعة استقرار المنطقة، مما أسفر عن نتائج مؤسفة لا تزال قائمة

حتى اليوم، من قبيل عدم الاستقرار المتزايد وانعدام الأمن بسبب وجود الجماعات الإرهابية وجماعات العنف المسلح والجرائم عبر الوطنية التي تؤثر في السكان برمتهم، وتؤثر خصوصا، على النساء والفتيات من ضحايا العنف الجنسي. ويجب أن نتذكر أن الجماعات الإرهابية لا تستخدم العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب فحسب، بل أيضا بوصفه مصدرا للتمويل ووسيلة للتجنيد.

ونقر بزيادة مشاركة المرأة في القطاع الأمني والهيئات الوطنية لمكافحة الإرهاب. غير أن توطيد نهج شامل ومراع للاعتبارات الجنسانية التي تشمل كل أصحاب المصلحة لا يزال بعيد المنال. ونرى أن من الضروري تعزيز تنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل ٢٠١٨-٢٠٢٢، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وأولوياتها، التي تشمل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تحسين الأمن والحوكمة والقدرة على التكيف في منطقة الساحل.

وعلاوة على ذلك، يجب ألا تستمر أو تمر دون عقاب، ممارسات بوكو حرام وداعش من قبيل الاختطاف، والزواج القسري، والاغتصاب، والبغاء، واستخدام الفتيات كقنابل بشرية، في حوض بحيرة تشاد. فكما يشير القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) يلزم اتباع نهج شامل من أجل مكافحة تلك الجماعات الإرهابية. ونرحب بالجهود التي تبذلها فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام، لا سيما الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة في وضع خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ومن الضروري دعم هذا النوع من المبادرات، وتشجيع التعاون بين البلدان التي تتألف منها القوة الخاصة، وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية التي يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة.

ويجب علينا أيضا أن نعرب عن قلقنا إزاء التقارير الواردة عن استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب من قبل القوات أو الجماعات المسلحة في جنوب السودان. ونعتقد أن مشاركة النساء والفتيات في عملية السلام أمر حيوي من أجل إبراز احتياجاتهن. ويساعد الدور الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) كوسيط خلال منتدى التنشيط على ضمان وجود عملية شاملة تتيح مشاركة المرأة من خلال منظمات المجتمع المدني. ونثني على جهود الهيئة كما ندعو المجلس إلى مواصلة دعم عملية الحوار الجارية.

وعلى نفس المنوال، يجب أن نكثف جهودنا لضمان أن تحظى المرأة بالمكان المناسب في مجال الوقاية والتفاوض والوساطة وعمليات بناء السلام. ومن شأن إنشاء الجمعيات التي تعزز المساواة بين الجنسين جعل عمليات السلام شاملة للجميع ومفضية للسلام المستدام. فما دامت المرأة ليست جهة فاعلة رئيسية في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتسوية النزاعات، فلن يتحقق السلام الحقيقي.

ويجب علينا مكافحة الإفلات من العقاب. فالعنف الجنسي في حالات النزاع جريمة حرب، ويجب أن نستخدم الآليات المتاحة لنا من أجل تقديم الجناة إلى العدالة. كما يجب أن ندعم السلطات الوطنية لمكافحة العنف الجنسي، وتطوير القدرات من أجل مقاضاة الجناة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. ويجب أن تعزز التمكين الاقتصادي، وهو أمر ضروري من أجل إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ومن شأن تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة أن يتيح القضاء على أوجه عدم المساواة القائمة وأن يجعل التنمية المستدامة أمرا ممكنا.

وأخيرا، من الواضح أن للمنظمة نظام مهم قائم لتلبية الأهداف العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويجب أن نواصل تعزيز القرارات التي اتخذها المجلس بشأن هذا الموضوع بالتعاون مع المكاتب المتاحة لنا. ومن هذا المنطلق، نشيد بعمل مكتب الممثلة الخاص للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وفريق

الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وبطبيعة الحال، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تقوم بعمل جليل لتعزيز دور المرأة في السعي من أجل السلام.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن في منطقة الساحل، التي تمثل أولوية حقيقية بالنسبة لنا. إن حضوركم، سيدتي الوزيرة، يشهد على ذلك. وإنه لشرف لي كما أنه من دواعي سروري أن أراكم مرة أخرى هنا بين ظهرانينا لترؤس هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، والمبعوثة الخاص للاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب، على إحاطاتيهما الإعلاميتين النيرتين. وإن حضور نائبة الأمين العام، في أعقاب البعثة الهامة، يدل على الأهمية الخاصة لجلسة اليوم.

وبالنظر إلى التزام السلطات الفرنسية والألمانية بتعزيز السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل وتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن، يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن فرنسا وألمانيا. وأود أن أرحب بزميلي وصديقي كريستوف هيوسغن معنا هنا اليوم.

ونرحب بالزيارة المشتركة الأخيرة التي ترتبطين بها سيدتي الرئيسة، والتي قامت بها نائبة الأمين العام، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي. وتلك الزيارة مثال ملموس على تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تمكننا اليوم من التصدي لوضع المرأة في منطقة الساحل في الوقت المناسب. ونرحب أيضا بوجود العديد من ممثلي الأمم المتحدة المعنيين بالمساواة بين الجنسين ضمن وفد الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن. ونود التشديد في ذلك السياق على ثلاث رسائل رئيسية اليوم.

وتستند رسالتنا الأولى إلى إيماننا بأن العمل الذي يجمع بين السياسة والأمن والتنمية وحقوق المرأة هو وحده الكفيل بتعزيز الاستقرار الدائم في منطقة الساحل. وتلك هي البوصلة المشتركة التي توجه الجهود التي تبذلها فرنسا وألمانيا اللتان تلتزمان التزاما راسخا بتحقيق السلام والأمن في منطقة الساحل.

فأولا وقبل كل شيء، تواصل فرنسا العمل سياسيا بنشاط من خلال الدور الذي تضطلع به في جهود الوساطة الدولية لدعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتضطلع فرنسا بدور أيضا في مجال الأمن من خلال نشر عملية بارخان والدعم الذي تقدمه إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويشمل ذلك تعيين خبير للشؤون الجنسانية في مقر أمانة المجموعة الخماسية في نواكشوط مؤخرا. وسيكون هذا التعيين عنصرا حاسما في تعزيز حماية المرأة من قبل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. وتلتزم ألمانيا أيضا التزاما راسخا إزاء مالي ومنطقة الساحل، وذلك تحديدا من خلال إسهامها الهام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفي تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية.

ويكتسي ذلك الالتزام بتحقيق السلام والأمن في منطقة الساحل أهمية بالغة للمكافحة الفعالة للعنف الذي كثيرا ما تتعرض له النساء في المنطقة. وكما لاحظت الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في مالي، فإن المرأة باتت مستهدفة بصورة متزايدة من قبل الجماعات التي ترتكب الأعمال الإرهابية وتشجع على التطرف العنيف. ونرى أيضا في منطقة حوض بحيرة تشاد، وخاصة في تشاد والنيجر، أن جماعة بوكو حرام لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسكان وللنساء والفتيات بوجه خاص. وأخيرا، ندين بشدة الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب في جنوب السودان، وذلك أمر غير مقبول على الإطلاق. ونشكر، في ذلك الصدد، الممثلة الخاصة براميلا باتن على كل الجهود التي تبذلها لتحسين الحالة.

ويجب تنفيذ الالتزامات الواردة في البيانات، وينبغي أن تمكن تلك الجهود من المكافحة الفعالة للإفلات من العقاب، بما في ذلك في نطاق القوات المسلحة والشرطة؛ ومن إنشاء وحدات مدربة على حماية المرأة؛ ومن تمكين ضحايا تلك الانتهاكات من الإدلاء بشهاداتهن بهدف تحسين مكافحة وصم ضحايا العنف الجنسي.

وتتعلق رسالتنا الثانية بأن من واجبنا جميعا العمل معا من أجل تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الساحل وبين أشد فئات السكان ضعفا، لا سيما النساء. ويشمل ذلك بطبيعة الحال مكافحة تغير المناخ. وتهدف مبادرة التحالف من أجل منطقة الساحل، التي أطلقتها فرنسا وألمانيا قبل عام تقريبا، في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، في شراكة مع الجهات المانحة الرئيسية وبلدان المنطقة، إلى تعزيز المساعدة المقدمة إلى جميع الفئات المحرومة، ولا سيما النساء، بطريقة أسرع وأكثر تنسيقا ومحددة الأهداف على نحو أفضل. وليس التحالف سوى جزء من إطار أوسع نطاقا أنشيء بموجب استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بغرض تنسيق الجهود الإنمائية في المنطقة. وأود أن أغتنم فرصة وجود نائبة الأمين العام لأشدد على مدى تأييدنا وتقديرنا لعملها من أجل تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويجب علينا الاسترشاد بذلك الإطار المشترك في جميع جهودنا الرامية إلى الاضطلاع بعمل منسق وفعال يؤدي إلى نتائج ملموسة لسكان منطقة الساحل، ولا سيما النساء.

وتتناول رسالتنا الثالثة بصورة أكثر تحديدا مشاركة المرأة في عمليات السلام الإقليمية. فعلى الرغم من إحراز تقدم في ذلك الصدد، لا تزال مشاركة المرأة في عمليات السلام غير كافية. ويجب علينا الإقرار بذلك بكل وضوح وأن نتحلى بما يكفي من الشجاعة لتصحيح الوضع. ففي مالي، على سبيل المثال، نرى أن التوصل إلى تسوية دائمة للأزمة يعتمد على مشاركة جميع قطاعات المجتمع المالي، لا سيما المرأة التي يجب إشراكها في الحكومة، وكذلك في البرلمان وعلى المستوى المحلي أيضا. ولذلك السبب، تؤكد فرنسا وألمانيا على أهمية مشاركة المنظمات النسائية في مالي في تنفيذ اتفاق السلام. وقدم مجلس الأمن ذلك الطلب أيضا في قراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، المُتخذ في نهاية حزيران/يونيه.

في الختام، أُذكر بدعوة فرنسا وألمانيا إلى التعزيز المنهجي والطويل الأجل لقدرة المرأة، لا سيما في أفريقيا، على المشاركة في عمليات السلام وفي العمليات السياسية على نطاق أوسع. وأود أن أكون واضحا: إن ذلك الهدف ليس مجرد عنصر واحد من بين عناصر أخرى أو إحدى نقاط الحوار؛ بل إنه أولوية أساسية لعملنا مترسخة في عقولنا من أجل تحقيق الفعالية والمساواة بين الجنسين. ولذلك السبب، يؤيد بلدانا مبادرة الاتحاد الأفريقي إلى إنشاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية، ونشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى تلك المبادرة، على سبيل المثال، بالانضمام إلى مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية التي تشارك غانا وألمانيا في رئاستها. ونثني في السياق نفسه على التزام المنظمة الدولية للفرنكفونية وجهودها الرامية إلى دعم المبادرات النسائية الفرنكفونية.

السيد دجيدجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدتي الوزيرة، على وجودكم بيننا اليوم وعلى ترؤس هذه الجلسة للمجلس بهذه الطريقة الرائعة. ويهنئ وفد بلدي نائبة الأمين العام أمينة محمد والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، على جودة إحاطتيهما اللتين وفرتا لنا معلومات مستنيرة عن قضايا المرأة والسلام والأمن في أفريقيا، ولا سيما في منطقة حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل.

ونرحب بالبعثة الثلاثية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والسويد برئاسة نائبة الأمين العام والتي شملت السودان وتشاد

والنيجر لتقييم دور المرأة في عملية اتخاذ القرار السياسي وعمليات السلام بهدف تعزيز مشاركتها الكاملة في الجهود الإنمائية. وتبين تلك الزيارة المشتركة، التي تتسق مع الزيارة التي جرى القيام بها قبل عام إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، صلاحية الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. وما تزال كوت ديفوار على اقتناع بالحاجة إلى العمل الجماعي لتعزيز تلك الشراكة، وهي ترحب بالبعثة المشتركة التي ستمكن الدروس المستفادة منها مجلس الأمن والأمم المتحدة من تعزيز الاستراتيجيات والآليات الرامية إلى تحقيق الفوائد القصوى المتأتية من مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن والتنمية المستدامة.

لقد أُحرز تقدم كبير، منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، صوب تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. غير أنه يجب علينا التسليم بوجود الكثير من العقبات التي تعوق المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام وفي مرحلة ما بعد الأزمة، لا سيما في أفريقيا. وفي الواقع، فإن التحديات الأمنية الجديدة، مثل تزايد الإرهاب والتطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف وتغير المناخ، تؤثر سلبا على قدرة المرأة على الاضطلاع بدورها الكامل في مجالي السلم والأمن. وتؤدي الأزمات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تواجهها منطقتا الساحل وحوض بحيرة تشاد إلى الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب، ولا سيما من قبل جماعة بوكو حرام، وكذلك إلى تزايد الأنشطة الإجرامية والإرهابية في المنطقتين. ونشعر بالأسف العميق لاستخدام الجماعات الإرهابية للنساء أيضا كمفجرات انتحاريات ودروع بشرية.

وفي مواجهة تلك الحالة المثيرة للقلق، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) الذي يدمج الأبعاد الثلاثة المتمثلة في الأمن والمساعدة الإنسانية والتنمية في الأجل الطويل. وبذلك، يتصدى القرار للأسباب الجذرية للأزمة، بما فيها الفقر والتخلف وعدم المساواة والتدهور البيئي. وكذلك يعتزم مجلسنا المساهمة في مكافحة استنزاف الموارد الطبيعية وانعدام فرص العمل والدخل، فضلا عن المسائل المتعلقة بسوء الإدارة. كما يرحب وفد بلدي ببدء خطة الأمم المتحدة للدعم، في ٣٠ حزيران/يونيه، بعنوان ”منطقة الساحل: أرض الفرص“، لتعزيز السلام المستدام والنمو الشامل في منطقة الساحل، فضلا عن تمكين النساء والشباب.

ويتطلب استقرار بلدان المنطقة بالتأكيد الدعم البشري والتقني والمالي من المجتمع الدولي، ولكنه يتطلب كذلك المشاركة الكاملة للسكان المعنيين، ولا سيما النساء، اللواتي ينبغي عدم مواصلة النظر إليهن كضحايا، بل كمشاركات مشاركة كاملة في عمليات بناء السلام أو الإنتعاش بعد انتهاء النزاع. وتجدر الإشارة، في ذلك الصدد، إلى أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي، إذ يؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية المرأة من العنف الجنسي والجنساني، يلقي الضوء على أهمية مشاركتها في جميع مراحل عملية بناء السلام.

وعلى غرار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تحدد ”خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها“ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأهداف ذات أولوية. ولذلك تتعزز أهداف البعثة المشتركة، وهي تدعو، من جملة أمور، إلى نهج أكثر شمولا تجاه دور المرأة في عمليات السلام. وعلى النحو الوارد في الوثيقة الإطارية، تتيح البعثة المشتركة فرصة لتقييم التقدم المحرز والفرص الناجمة عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تقوم على تمكين المرأة والشباب والتعاون العابر للحدود ومنع نشوب النزاعات وحفظ السلام والنمو الاقتصادي الشامل والعمل المناخي والطاقة المتجددة. ويغتنم بلدي هذه الفرصة للإشادة بقيادة وعمل نائبة الأمين العام، ويدعم جهودها الرامية إلى الاضطلاع بمهمة حساسة في سياق عدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقة الساحل.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، تحظى خطة المرأة والسلام والأمن باهتمام خاص من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي يعمل بتعاون وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما بشأن تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. ونرحب، في ذلك الصدد، بالمؤتمر الرفيع المستوى بشأن موضوع ''المرأة والعنف والإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل: بناء استجابة إقليمية ودولية''، الذي عقد في داكار يومي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل. وقد نظم المؤتمر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واتحاد نهر مانو، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد أتاح المؤتمر فرصة للمشاركين للتذكير بأهمية بناء قدرة المجتمعات على الصمود، لا سيما النساء، في مواجهة انتشار الأيديولوجيات والشبكات التي تشجع على التطرف العنيف والإرهاب.

ويكتسي تنسيق الجهود بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، أهمية بالغة في التصدي للتحديات في منطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد. ومن المهم لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي، في ذلك الصدد، ضمان حماية النساء، اللاتي غالبا ما يكن أول ضحايا النزاعات. ولذلك، يجب عليها أن تكفل مشاركة المرأة في جميع جهود بناء السلام، بالنظر إلى أنه بات من المعترف به بالإجماع أن مشاركة المرأة في عمليات السلام تكفل استدامة وشمولية تلك العمليات.

ويغتنم بلدي هذه الفرصة للترحيب بتأسيس شبكة القيادات النسائية الأفريقية في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتسعى دعوة الشبكة إلى العمل على ضمان أن تساعد المرأة في تحقيق الاستقرار في القارة بغية تحقيق خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي الإشارة إلى أن كوت ديفوار، التي ظلت دائما تضع دور المرأة ومستقبلها كأولوية، كانت ثاني بلد في أفريقيا تؤسس شبكة القيادات النسائية الأفريقية وكان ذلك في ٢٦ كانون الثاني/يناير، من خلال وزارة المرأة وحماية الطفولة والتضامن، في كوت ديفوار.

ويجب تشجيع دور المرأة في عمليات السلام ودعمه، لا سيما عندما تنتمي المرأة إلى البلدان المتضررة من النزاعات أو البلدان النامية. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي، من أجل دعم البلدان، كفالة أن تشارك المرأة على نحو متزايد في منع نشوب النزاعات. ويجب عليه كذلك دعم الدور القيادي للمرأة في شبكة السلام والأمن والتنمية.

السيد العتيبي (الكويت): بداية أرحب بمشاركتكم، السيدة الرئيسة، ورئاستكم هذه الجلسة الهامة. ونرحب بنائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب، وأشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

استمعنا اليوم إلى إحاطة إعلامية بشأن البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى منطقة الساحل، وتحديدا إلى جنوب السودان وتشاد والنيجر، وبمشاركتكم، السيدة الرئيسة. ونرحب بهذه البادرة.

ولا شك في أن منطقة الساحل تواجه تحديات مختلفة في تحقيق السلم والأمن والمنشودين، من بينها التحديات البيئية وما ينتج عنها من توترات وانعدام الأمن الغذائي، إضافة إلى تحديات اقتصادية، مثل البطالة وأخرى أمنية، مثل الإرهاب. وإلى جانب التأثير الواضح لتلك التحديات على شعوب المنطقة كافة، فإنها تؤثر على فئة النساء والفتيات بشكل خاص.

إننا نرحب بجهود الأمم المتحدة في أخذ زمام القيادة من حيث تعزيز دور المرأة في تحقيق السلم والأمن في منطقة الساحل،

في إطار توجه الأمين نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف هيئات الأمم المتحدة، حيث نرحب بأن النساء يشكلن نسبة ٢٢ في المائة من موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وذلك مع الاضطلاع بتعزيز مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام كافة، سواء من الناحية الإدارية أو كأفراد في قوات حفظ السلام، وعلى المستويات كافة، بما فيها القيادية.

وتدين دولة الكويت، بأشد العبارات، الأعمال الإرهابية التي تستهدف منطقة الساحل وأمن وسلامة شعوبها، بما في ذلك العمليات الإجرامية لجماعة بوكو حرام وتنظيم داعش الإرهابي وما خلفه، حتى بعد اندحاره، من خلايا إرهابية. ونؤكد هنا دعمنا للحكومات الوطنية في مساعيها وللتدابير الرامية إلى التصدي للتحديات كذلك، كما جاء في القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). ويعتبر وضع الفتيات والنساء الأكثر استهدافا من قبل هذه العمليات الإرهابية، وذلك نظرا لهشاشة النساء، وفي ذات الوقت أصبحت المرأة الأفريقية وأطفالها مستهدفين أيضا للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة. لذا يجب علينا أن نعمل على تفعيل دور المرأة كأحد عناصر مكافحة التطرف والإرهاب على جميع المستويات الاجتماعية، وخاصة على المستويين الإقليمي والدولي.

وعلينا هنا أن نستذكر القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي دعا إلى دمج خطة المرأة والسلام والأمن للتصدي للإرهاب مع تفعيل دور المرأة أيضا في مكافحة الاتجار بالأسلحة الخفيفة. ونكرر هنا دعمنا لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في تنفيذ ولايتها لدعم دول الساحل بموجب احتياجاتها الوطنية، كل على حدة، وفي إطار التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة. كما نرحب بمساهمة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في دعم وتطوير الخطط الوطنية وقضايا المرأة والسلام والأمن، في هذا الصدد.

وهنا نستذكر أن خطة دعم الأمم المتحدة المصاحبة لاستراتيجية الأمم المتكاملة لمنطقة الساحل، تضع تمكين المرأة ضمن أولوياتها الستة وتسعى إلى تفعيل دور المرأة في تحقيق السلام في منطقة الساحل.

وهنا نستذكر أن خطة دعم الأمم المتحدة المصاحبة لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تضع تمكين المرأة ضمن أولوياتها الست وتسعى لتفعيل دور المرأة في تحقيق السلام في منطقة الساحل، وذلك من خلال مشاركتها الفعالة في الانتخابات وغيرها من العمليات السياسية وانخراط المرأة في عمليات حفظ السلام وفي تطوير وتنفيذ استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اتساقا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك ابتداء من قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مرورا بالقرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) ووصولا إلى القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) والآليات وخطط العمل الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة.

ولا يفوتنا هنا أن نشيد بالجهود والمساعي التي تبذل لمعالجة قضايا السلم والأمن في القارة، وعلى حرصهم بأن تكون الحلول أفريقية لقضايا أفريقيا وحفاظهم على الملكية الوطنية لتلك الحلول، فضلا عن إصرارهم لجعل دول القارة الأفريقية خالية من النزاعات. ونجد في الاتحاد الأفريقي وأجهزته المختصة كمجلس السلم والأمن نموذجا للمنظمات الإقليمية الأخرى ذات المسؤولية عن الحفاظ على السلم والأمن في دول الإقليم، والعمل على تنمية وازدهار المجتمعات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. كما نشير هنا إلى الدور المهم الذي يلعبه الاتحاد الأفريقي في قيادة عدد من عمليات السلام التي أصبحت وسيلة هامة جدا للاستجابة للنزاعات والأزمات في أفريقيا. ونرى هنا فرصة لزيادة تعزيز دور المرأة الأفريقية ومساهمتها في تحقيق السلام المستدام عملا بخطة العمل الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولعله من المناسب أن نشير هنا تحديدا إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦) الذي أكد أن الشراكة بين الأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ينبغي أن تكون قائمة على المشاورات الثنائية واستراتيجيات مشتركة وحسب الاقتضاء، وعلى أساس الميزة النسبية لكل منهما وتقاسم الأعباء والتشاور في صنع القرار والتحليل المشترك والشفافية والمساءلة من أجل التصدي للتحديات الأمنية المشتركة في أفريقيا.

وهنا نجدد التأكيد على أهمية متابعة وتنفيذ مجلس الأمن لقراراته وبياناته كافة، لا سيما تلك المتعلقة بأفريقيا والتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبحث السبل لمشاركة المرأة الفعالة فيها.

ومن الواضح أن هناك إطارا معياريا جيدا من أجل إشراك المرأة في تحقيق السلم والأمن حول العالم وفي القارة الإفريقية ومنطقة الساحل بشكل خاص. وندعو لتكثيف الجهود نحو تنفيذ قرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والآليات ذات الصلة لانخراط المرأة والشباب وكافة فئات المجتمع في تحقيق السلم والأمن.

ختاما، تود الكويت أن تغتنم هذه الفرصة لكي تؤكد من جديد دعمها للتعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لأجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، ما من شأنه تعزيز السلم والأمن في العالم أجمع.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة اليوم وترؤسها. وإنه لعظيم الشرف أن نكون بحضوركم بيننا اليوم.

وأود أيضا أن أشاطر جميع أعضاء المجلس الآخرين الإعراب عن الشكر لنائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب، على إحاطتيهما الشاملتين.

وتشعر بولندا بالقلق إزاء مدى الضرر الذي يلحق بالنساء والرجال والفتيات والفتيان من جراء التحديات المتداخلة في منطقة الساحل. ومن بين العوامل التي تسبب الاضطرابات وتؤدي إلى التمرد في المنطقة، زيادة التوترات بين المزارعين وانعدام الأمن الغذائي والبطالة والإرهاب بطبيعة الحال. ويترتب عن هذه المسائل الهامة عواقب وخيمة يزداد تأثيرها شدة على النساء والفتيات خصوصا كما تزيد الحالة الأمنية الإقليمية تعقيدا. ولا يتوقف الأمر عند كّون النساء والفتيات ضحايا للهجمات الإرهابية فحسب، بل يتحولن إلى متطرفات أيضا على يد الإرهابيين المتطرفين. وكما سمعنا، فقد نفذت النساء والفتيات نحو ثلثي التفجيرات الانتحارية التي شنتها جماعة بوكو حرام في عام ٢٠١٧. ويدل سوء أحوالهن على مدى أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى توفير السلام والأمن للمرأة في منطقة الساحل. ونشعر، على غرار جميع أعضاء المجلس، بالجزع حيال اتساع نطاق العنف الجنسي في المنطقة.

وإذ نتناول التحديات الرئيسية التي تواجه ضمان الأمن للنساء وفرص مشاركتهن في عمليات التنمية المستدامة، أود التشديد على الحاجة إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والتعديل الذي أُدخل عليها مؤخرا من أجل كفالة استجابتها لاحتياجات بلدان المنطقة وتعبئة المزيد من الموارد لأجل المنطقة.

ويعد القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، الذي اتخذ في آذار/مارس ٢٠١٧، بعد زيارة المجلس إلى حوض بحيرة تشاد، خطوة هامة نحو ضمان السلم والأمن للمرأة في المنطقة. هذا وتشكل الدعوة إلى العمل التي اعتمدت في المؤتمر الرفيع المستوى بشأن المرأة والعنف والإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي نُظم في نيسان/أبريل في داكار، خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح وينبغي لنا البناء عليها.

ونؤمن أيضا إيمانا راسخا بأنه يجب على مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل تعزيز الدور الإيجابي للمرأة باعتبارها من عوامل التغيير في المراحل الانتقالية بدءا من تحقيق الاستقرار، وصولا إلى بناء السلام والتنمية على المدى الطويل. أخذا بذلك في الاعتبار، تمكن مجلس الأمن على مدى الـ ١٨ عاما الماضية، من خلال قراراته العديدة، من إنشاء إطار معياري متين في حين أحرز تقدم ملحوظ في مجال التنفيذ. والمطلوب الآن تنفيذ ذلك الإطار بمزيد من الاتساق وعلى نحو استراتيجي أكثر، وأن تتبعه عمليات تقييم منتظمة. وتساعد مثل هذه الاجتماعات في تحديد الفجوات بين إطار العمل والحالة في الميدان.

ونحن نؤيد تماما المبادرات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات الديمقراطية وصنع القرار وعمليات السلام والتنمية. ونرى أن من الضروري إدراج الاعتبارات الجنسانية والمشاركة المجدية للمرأة في مجالات الإنذار المبكر والوساطة وحل النزاعات. ومن المهم أيضا تعميم لغة تجسد المنظور الجنساني وحقوق المرأة الإنسانية في اتفاقات السلام. ولا بدّ أيضا من كفالة اضطلاع المرأة بدور أكبر في بناء السلام بعد انتهاء النزاع وفي مرحلة الانتعاش الاقتصادي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن المزيد من التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني يعد أمرا حيويا لزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن والتنمية المستدامة في منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيد مصطفى (تشاد) (*تكلم بالفرنسية*): كان بود سعادة السفير شريف محمد زين، وزير الخارجية في جمهورية تشاد، أن يشارك شخصيا في هذه الجلسة الرفيعة المستوى الهامة، إلا أنه لم يتمكن من الحضور لأسباب تتعلق بالتوقيت. وقد كلفني بأن أدلي بالبيان التالي إلى المجلس باسم تشاد:

”أود أولا أن أهنئ السويد على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأن أشكرها على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن موضوع بالغ الأهمية. وأشير بحرارة إلى الشهادة المؤثرة التي قدمتها السيدة فالستروم عن حالة المرأة في منطقة بحيرة تشاد.

”وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام على إحاطتها الإعلامية وعلى السيناريو المبين للتحديات الراهنة التي تواجه تشاد. ونتقدم بالشكر أيضا إلى السيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ونشيد بالتزامها بمساعدة تشاد على تنفيذ خطة العمل الناشئة عن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

”لقد كانت تشاد إحدى الوجهات لبعثة مشتركة بين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والسويد خلال الرئاسة السويدية لمجلس الأمن، قادتها نائبة الأمين العام أمينة محمد. وأود أن أشكر السيدة محمد، وأشكر من خلالها الوفد بأكمله والأمم المتحدة، على زيارة بلدي، بما في ذلك مدينة بول، وهي المكان الأشد تضررا في منطقة بحيرة تشاد من الهجمات الإرهابية الوحشية لجماعة بوكو حرام. إن الزيارة الميدانية إلى المنطقة، حيث يتركّز اللاجئون والمشردون داخلياً، ومعظمهم من النساء والأطفال، قد مكّنت البعثة من الاطلاع بصورة مباشرة على العواقب المأساوية للآثار المشتركة للهجمات الإرهابية ولتغير المناخ على الضحايا الضعفاء لهاتين الظاهرتين.

”وتجسّد الحالة في المنطقة خطورة الظروف المعيشية للناس، وبخاصة النساء، اللواتي يتعرضن للآثار السلبية لتغير المناخ على التنمية ولآثار النزاع الذي تعاني منه المنطقة. إن الأزمات والنزاعات في جوار تشاد قد أدت أيضاً إلى ظهور موجة من اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، ومعظمهم من النساء والأطفال، والذين يقدر أن

أعدادهم تتجاوز ٧٠٠ ٠٠٠ شخص في إقليم تشاد. ويتقاسم هؤلاء اللاجئون والأشخاص المشردون داخلياً الموارد الشحيحة مع البلدان المضيفة والتي يعتمدون عليها في معاشهم اليومي. وفي الوقت نفسه، تشكل هذه الحالة ضغطاً على الظروف الاقتصادية والبيئية في المنطقة.

”ونظراً إلى السياق المعقد والهش للغاية، تواجه النساء الشجاعات ذوات العزم والصمود ببطولة وبصورة يومية كل عقبة لضمان بقاء أسرهن. وبالنظر إلى دور النساء ومكانتهن في عملية التنمية وإدارة الأزمات، فإن حكومة تشاد قد أجرت إصلاحات رئيسية لمعالجة حالة المرأة بغية القضاء على جميع الأوجه القائمة من عدم المساواة والتمييز والعنف الجنساني بحلول عام ٢٠٣٠. إن الزخم الذي تولّده الحكومة يقترن بأهداف الإصلاح التي وضعها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويوفر أساساً سليماً للصياغة الجارية لخطة العمل من أجل التنفيذ الكامل للقرار. ونتطلّع بشغف إلى مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد.

”وفي نفس السياق، بالإضافة إلى التدابير المحددة المتخذة فيما يتعلق بالمرأة، التي تشمل تقديم القروض الصغيرة لتشجيع النشاط المدر للدخل، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المرأة، تركّز الحكومة بوجه خاص على تعليم الفتيات ومحو أمية الكبار، التي بدونها سيكون الوعي محدوداً بهذه الإصلاحات وكذلك بأثرها.

”وعلاوة على ذلك، وبواسطة القانون المعتمد في ٢٢ أيار/مايو، أنشأت حكومة تشاد مساواة تدريجية بين الرجل والمرأة عندما يتعلق الأمر بالانتخاب والتعيين، مع التنفيذ الفوري لحصة قدرها ٣٠ في المائة من تمثيل المرأة. وبالمثل، يحظر القانون المعتمد في عام ٢٠١٥ زواج الفتيات قبل بلوغهن سن ١٨ عاماً، بينما أضيفت عقوبة السجن من خمس إلى ١٠ سنوات إلى القانون الجنائي لأي شخص يُجبر بأي شكل من الأشكال قاصراً على الزواج. لقد قدّم القادة الدينيون وقادة المجتمع المدني مساهماتهم بشأن تلك المسألة وأُعلموا بأهمية مشاركتهم في مكافحة الزواج المبكر.

”إن مسألة المساواة بين الجنسين هي أحد الجوانب الرئيسية وأولوية من أولويات حكومتنا في صياغة وتنفيذ سياسات التنمية. وتؤدّي الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق تلك الغاية من جانب السلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة دوراً هاماً. بيد أن الطريق أمامنا طويل ومليء بالعقبات. فالصعوبات الاقتصادية التي تواجهها تشاد تحدّ من قدرة الحكومة على العمل، الذي كان بالفعل محدوداً جداً بسبب التزاماتنا العسكرية بمكافحة الإرهاب في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. وبالنظر إلى تزايد التهديد الإرهابي، تجد تشاد نفسها للأسف مضطرة إلى تخصيص مواردها الشحيحة لأمن البلد والمنطقة دون الإقليمية، على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية – لأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام أو استقرار، ناهيكم عن التنمية، من دون الأمن.

”لذلك نوجه نداء إلى جميع شركائنا الإنمائيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى إجراء تحول في نهج الشراكة والانتقال من المساعدة الإنسانية التقليدية إلى تجميع الجهود التي تركز على التنمية المستدامة والقدرة على التكيف. وفي هذا الصدد، نثني على إعادة التقويم المتوخاة للاستراتيجية الشاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، وذلك من خلال خطة دعم منطقة الساحل. ونشدّد على الحاجة إلى المشاركة القوية في عملية الاستعراض من قبل البلدان المعنيّة، بما في ذلك أخذ أولوياتها في الاعتبار. وبعد عقود من المساعدات الإنسانية والإنمائية، يؤسفنا

أن تأثير النتائج على السكان المستهدفين قاصر جداً عن التوقعات. وفي سيرها على درب التنمية الاجتماعية والاقتصادية – وهي الضامن للسلام والاستقرار والأمن – تستخلص الدروس من تجاربها السابقة لكي تقيس من الآن فصاعداً الجهود التي يبذلها شركاؤها الإنمائيون بالنتائج الملموسة التي يمكن قياسها من حيث تحسّن الظروف المعيشية للسكان.

”وفي الختام، آمل أن تفتح رؤية نائبة الأمين العام – التي شاركتم فيها، مجدداً، سيدتي الرئيسة – صفحة جديدة في شراكتنا بحيث يمكن دعم تشاد في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين وضع المرأة تمشياً مع خطتنا الإنمائية الوطنية، التي كانت موضوع اجتماع المائدة المستديرة الذي نُظّم في أيلول/سبتمبر الماضي في باريس. إن الوفاء بالتعهدات التي قدمها جميع شركائنا في ذلك الاجتماع – ونود أن نشكرهم هنا – ضروري لتشاد ولتمكين النساء والفتيات.“

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، للرد على التعليقات التي أبديت.

نائبة الأمين العام (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المتكلمين على ردودهم الداعمة بدرجة كبيرة للفرصة التي سنحت لنا لنوافيكم بمعلومات عن زيارتنا – ولكن، الأهم من ذلك، عن المسائل الكبرى.

لقد أشار ممثل تشاد إلى أهمية إعادة تقويم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي لا يمكن التأكيد عليها بما فيه الكفاية. وبينما ننتظر استعراض الاتحاد الأفريقي للاستراتيجية، تعلمنا شيئاً واحداً هو الحاجة إلى تحسين التنسيق والاتساق والعمل حقاً من أجل التوصل إلى استجابة مشتركة من حيث الاستثمارات.

ونشكر أيضاً ممثل فرنسا لأن التحالف من أجل منطقة الساحل، إلى جانب فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي، كان مهماً أيضاً بدرجة كبيرة في تحقيق هذا الأمر. وأعتقد أن العديد من رؤساء الدول في المنطقة يؤكدون على الحاجة إلى التنسيق والوفاء بالالتزامات التي قُطعت قبل خمس أو ست سنوات، والتي لم تحقق أي فوائد حتى الآن. ولو حققنا ذلك، لما كنا ربما في الحالة التي نحن فيه الآن. إن الحاجة الملحة لدعم استراتيجية واحدة هامة حقاً. ونحن ممتنون لأن ذلك جزء من توصيات مجلس الأمن.

ولا بد لي من القول إن الشاغل الحقيقي بالنسبة لي هو أن هذا الطابع الملح يأتي في الوقت الذي تعاني فيه البلدان من وجود دولة هشة ومن كل ما ينطوي عليه ذلك – من توقعات الشعب والسعي إلى المحافظة على الديمقراطية، وهو أمر لا يقتصر على الانتخابات. فالأمر يتعلق بالأذرع الثلاثة للحكومة، التي تحتاج إلى دعم متساوٍ، وتضيق تلك الفجوة فيما تقترب البلدان بتؤدة نحو أن تصبح دولاً منهارة. وهذا شاغل رئيسي حقيقي. وقد شهدناه في الميدان. وشهدنا شواغل رؤساء الدول هناك.

وقد تجسّد ذلك في الكثير من الأمثلة. وكما قالت وزيرة خارجية السويد، ما كان ينبغي لنا الذهاب إلى عيادات علاج ناسور الولادة ورؤيتها تعجّ بالفتيات اليافعات. كان ينبغي لنا زيارة الفصول الدراسية. وبدلا من ذلك، ذهبنا إلى نيامي، التي تضم ثلاثة مراكز. ولم نر إلا واحدا منها، ولديهم طلب هائل للتوسع. وكنا نرغب فعلا في أن نقول إنه ينبغي لنا النظر في أمر الوقاية، والوقاية تعني إلحاق الفتيات بالمدارس وتعني الاستثمارات في التنمية. وأفترض أن خطة النقاط الثماني لجمهورية النيجر كانت تتضمن مخصصات مالية للتعليم، ولكن ليس هناك حيز مالي له، لأن التمويل تلتهمه مسؤوليات رعاية المهاجرين العائدين عبر الحدود من ليبيا، وكذلك المسائل الأمنية المتعلقة بالتصدي لجماعة بوكو حرام.

وأعتقد أن الشاغل الآخر يتمثل في أن جماعة بوكو حرام أخذت تصير أكثر تنظيما بكثير. إنها توفر، بطريقتها الخاصة، بديلا لما لا تتمكن الحكومات من توفيره لشعوبها. وهناك حاجة ملحة إلى وقف ذلك الاتجاه. فنحن لم نر فحسب منفذي التفجيرات الانتحارية، الذين كانوا بوضوح، في بعض الحالات، إما أنهم مُسيطر عليهم عقليا أو مجبرون على ذلك، ولكن هناك أيضا العديد من الفتيات الراغبات اللائي يتبعن التنظيم الآن وهناك مجتمعات محلية تتعاطف مع العديد من هذه الجماعات الإرهابية. وأعتقد أن ذلك أكثر خطورة بكثير ونحن بحاجة إلى عكس ذلك الاتجاه.

وكذلك رأينا التحدي المتمثل في النزاعات بين المزارعين والرعاة في المنطقة. ومرة أخرى، أشدد على أن النمو السكاني والديناميات الأخرى، مثل التوسع الحضري والضغط الذي تشكله على الأمن الغذائي، هي أمور لم ننظر فيها حقيقة. فقد تعاملنا مع الأعراض ونظرنا إليها من منظور سياسي أو عرقي أو ديني. والأمر أكبر من ذلك بكثير، وأنا أعتقد أننا بحاجة إلى استجابة مشتركة أفضل إزاء كيفية تحديد هدف التنمية المستدامة المتعلق بالمدن، على سبيل المثال. وهذا يحدث في سياق وله انعكاسات على انعدام الأمن.

وأود أن أقول إننا شهدنا فرصة رائعة فعلا لدعم مبادرة عابرة للحدود أقدمت عليها لجنة حوض بحيرة تشاد لوضع خطتها، التي أجابت فعلا على عدد من المسائل التي كانت تواجهنا وراعت سياق المناخ والنزاع. غير أنها تحتاج إلى دعم على وجه السرعة. إن هنالك أطرا وأدوات تنفيذ وضوابط وموازين، يمكننا تطبيقها فيما يتعلق بالمجالات التي يساورنا القلق بشأنها فعلا أو المخاطر التي نعتقد أنه يمكننا تخفيف حدتها من خلال تحسين الشراكة التعاونية للنظام المتعدد الأطراف. ولكن يجب أن يحدث ذلك الآن.

وأعتقد أن الإصلاحات في المنظومة الإنمائية تساعد حقا في تحقيق تنسيق جيد. وقد شهدنا تنسيقا ممتازا في الصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية في تشاد وفي جنوب السودان، حيث ساعدتنا التوترات، بطبيعة الحال، على العمل معا. كما شاهدنا ذلك في النيجر، عندما تكون هناك مواءمة بينهما وبين البرامج الريفية المتكاملة.

وأود أن أشير إلى الإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للسلام والأمن والتنمية. وقد كان الأمين العام هناك أمس. وتم إطلاق خطة العمل من أجل التنمية، التي تتضمن استراتيجية منطقة الساحل. ونعتقد أن ذلك يمثل خطوة راسخة إلى الأمام. ومرة أخرى، نود أن ندعو إلى تقديم الدعم لذلك الأمر ولشبكة القيادات النسائية الأفريقية. فتلك مجموعة قوية. وستتمكن من إنشاء صندوق للمرأة ووضعه موضع التنفيذ. والشبكة تنظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة. فهي تنظر في هذه المرة في بناء قدرات مديري الصناديق المالية من النساء، الأمر الذي يعني أن القائمات على الشبكة يتطلعن إلى الاستفادة من الموارد المتاحة في القطاع الخاص وفي أماكن أخرى. إنها ليست مسألة منح فحسب؛ إنها مسألة تتعلق بكيفية حشد المزيد من التمويل لذلك. والعمل مستمر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة ديوب للرد على التعليقات.

السيدة ديوب (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لنا لتقديم إحاطة إعلامية لهم. وأتوجه بالشكر الخاص لكم، السيدة الرئيسة، ولنائبة الأمين العام على تكرمكما بالبقاء هذه الفترة الطويلة في المنطقة والاستماع إلى المرأة الأفريقية. ونحن سعداء بتمكنكم من العودة وتقديم تقارير عن ذلك إلى مجلس الأمن. ويسرني جدا أن أرى مجلس الأمن بأسره يدعم الخطة ومهمتنا دعما كاملا، ونأمل في أننا ننفذ ما يتقرر هنا.

وأود أن أكرر مرة أخرى القلق الذي أعربت عنه نساء جنوب السودان. فجنوب السودان بحاجة إلى العودة إلى سابق عهده عندما كان هناك سلام وأمن. والنساء يطالبن بأن نستعيد كرامتهن. إنهن يردن العودة إلى عملية السلام. إنهن يردن أن يكن جزءا من آلية الحكم التي ستوضع. إنهن يردن أن يكن جزءا من الانتخابات المقبلة وعملية مكافحة الإفلات من العقاب. وقد استمعنا إليهن.

ويدعم مكتبي العديد من البلدان في أفريقيا. وحتى الآن، لدينا ٢٢ خطة عمل وطنية. وأود أن أفعل المزيد، بدعم من الجميع، وذلك لضمان أن يكون لدى ما يقرب من نصف بلدان أفريقيا خطط عمل وطنية بحلول عام ٢٠٢٠. غير أن خطط العمل الوطنية ليست وحدها نهاية المطاف. ولذلك، أنشأ مكتبي أيضا إطارا قاريا مبنيا على النتائج لقياس التقدم المحرز في التنفيذ. ونحن بحاجة إلى تجاوز القرارات والأطر إلى قياس التقدم المحرز استنادا إلى المؤشرات والأهداف. وسيقدم رئيس الاتحاد الأفريقي، من خلال مكتبي، تقريرا سنويا يمكن تشاطره مع مجلس الأمن. ويحدوني الأمل في أن نتمكن، بذلك، من قياس تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنمية القارة الأفريقية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأود أن أذكر شيئا آخر نسينا أن نبلغ به مجلس الأمن. إنني أعتقد أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مشروع مثل ”الضوء الكشاف“ في النيجر لمنع العنف الجنسي ضد الفتيات والنساء يشكل مثالا جيدا على الكيفية التي يمكننا أن نواصل بها المضي قدما في ذلك الأمر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.